إسهـــامـــــات الممـــــارســـة العـــامـــــة للخـــــدمـــــة الاجتماعية فى مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة.

إعداد

أ.م. د/ طارق عزيز مرعي

أستاذ مساعد مجالات الخدمة الاجتماعية

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالشرقية

ملخص الدراسة

يعاني المجتمع المعاصر في الآونة الأخيرة العديد من القضايا والمشكلات الخطرة التي تهدد امن الحاضر والمستقبل . ويعتبر الفقر من المشكلات المجتمعية التي تشغل المؤسسات الحكومية والأهلية علي السواء. وذلك نظرا لتأثيره السلبي علي نسبة كبيرة من أفراد المجتمع

وأصبحت إشكاليه ظاهرة العمالة غير المنتظمة تأخذ جزءا كبيرا في مختلف النقاشات العالمية الدائرة حول مسائل التنمية حيث تؤثر ظاهرة العمالة غير المنتظمة علي المجهودات التنموية التي تقوم بها الحكومة فعلي الرغم من تعدد الأليات والبرامج التي تنفذها الحكومة في مجال مكافحة البطالة والتي يخصص لها اعتمادات مالية . تبقي معدلات العمالة غير المنتظمة عند مستويات مرتفعة

ومع تنوع صور العمالة غير المنتظمة إلا أنها تتشابه في كثير من الأحيان مشكلاتها وتتفق جميعا في أنها تحتاج لمزيد من الدعم والرعاية وتحسين نوعية الحياه وقد أولت الجهات الحكومية والأهلية اهتماما بالغا لتوفير الدعم والمساندة للعمالة غير المنتظمة وأسرهم خاصة في ظل عدم قدرتهم في الحصول علي مصدر للرزق

ومن هنا تبرز أهمية الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية كاتجاه يركز على الاستعانة بالنماذج العلمية الحديثة لحل مشكلات فئات السكان المعرضين للخطر.مما يمكنها من مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة وذلك من خلال ما تملكه من استراتيجيات وأدوات .

وانطلاقاً من طبيعة مشكلة الدراسة، واتساقاً مع أهدافها، فإن الدراسة الراهنة تندرج تحت ما يسمى بالدراسة الوصفية وتم استخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل لجميع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالجمعيات الأهلية (مجتمع الدراسة)بإدارة التضامن الاجتماعي بالمحلة الكبرى ، محافظة الغربية. وقد اعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة الحالية علي: - استمارة استبيان لجمع البيانات من مجتمع الدراسة

وقد توصلت الدراسة الي ضرورة إيجاد آليات قانونية لضمان حماية العمالة غير المنتظمة من العنف وتوفير بيئة صحية امنه لهم وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ البرامج الخاصة لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة .

Summary

Contemporary society suffers in recent times from many serious issues and problems that threaten the security of the present and the future. Poverty is one of the societal problems that preoccupy government and private institutions alike. This is due to its negative impact on a large percentage of society members

The problem of the phenomenon of irregular employment has become a major part of the various global discussions on development issues, as the phenomenon of irregular employment affects the development efforts carried out by the government, despite the multiplicity of mechanisms and programs implemented by the government in the field of combating unemployment, for which financial funds are allocated. Irregular employment rates remain at high levels

With the diversity of forms of irregular employment they often have similar problems and all agree that they need more support and care and improve the quality of life. Government and private agencies have paid great attention to providing support and assistance to irregular workers and their families, especially in light of their inability to obtain source of livelihood

Hence the importance of the general practice of social work as a trend that focuses on the use of modern scientific models, including the general practice of social work, to solve the problems of groups of the population at risk which enables it to confront the problems of irregular employment through its own strategies and tools .

Based on the nature of the study problem, and in line with its objectives, the current study falls under the so-called descriptive study, and the comprehensive social survey approach was used for all social workers working in NGOs (the study community) in the Department of Social Solidarity in Mahalla al-Kubra, Gharbia Governorate. In collecting the data of the current study, the researcher relied on: - A questionnaire form to collect data .

The study found the need to find legal mechanisms to ensure the protection of irregular workers from violence, providing a healthy and safe environment for them, and activating the role of civil society organizations in implementing special programs to confront the problems of irregular employment

أولا مدخل لمشكلة الدراسة :-

ويعد العنصر البشري أثمن وأغلي ما تملك الأمم والشعوب تلك حقيقة لا تحتاج إلى برهان ولذلك فان الاهتمام ببناء الإنسان وتنمية القوي البشرية أصبح ضرورة لتقدم المجتمع ورقيه وأساسا لنهضته وتطوره. ومن هنا فان كل دولة في سعيها نحو النهوض والارتقاء تعمل جاهده علي وضع وصياغة انسب السياسات والخطط الكفيلة في بناء وتنميه وتوجيه مواردها البشرية خاصة أن الإنسان كما هو معلوم يعتبر وسيله لتنميه رغباتها. (محمد،١٩٩٦،ص ص ٣٣٢-٣٣٣)

وحيث أن الإنسان هو هدف التنمية وأداتها تصبح التنمية الحقيقية هي عملية تنمية قدراته المعرفية والابتكارية. عملية تنحاز أساسا للفئات المحرومة بمعني أن تكون عادلة ومتوازنة في توزيع الأعباء والفوائد وهو مالم يتحقق إلا عن طريق مشاركة حقيقة في صنعها. (عبد المنعم ،١٩٩٩م ، ص٢٣٢)

ومع التغيرات التي تمر بها الدول وانتشار الأزمات الاقتصادية والتي نجمت عنها زيادة في معدلات البطالة والفقر واثر ذلك علي الأوضاع الاجتماعية والصحية والتعليمية مما جعل التعليم والصحة أسوء مما كانت علية فلا بد من وجود اطار عمل لمقابلة الأزمات الاقتصادية الحالية والمستقبلية من الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها من الاحتياجات الأساسية (عبداللطيف ، ٢٠٠٨م ، ص٢٠٩)

ايضا يعاني المجتمع المعاصر في الآونة الأخيرة العديد من القضايا والمشكلات الخطرة التي تهدد امن الحاضر والمستقبل . ويعتبر الفقر من القضايا والمشكلات المجتمعية التي تشغل المؤسسات الحكومية والأهلية علي السواء. وذلك نظرا لتأثيره السلبي علي نسبة كبيرة من أفراد المجتمع وباعتبارها احد التحديات الكبيرة التي تواجه البشرية والتي يمكن مواجهتها (ص،٢٠١٢،ص١٨١)

وقد أشار تقرير التنمية البشرية الي انه في ضوء ما يلاقيه الشباب في المجتمع من مشكلات كالبطالة وعدم القدرة علي الزواج او تحمل نفقاته الكبيرة. فقد دعا التقرير الي أهمية دور منظمات المجتمع المدني الي جانب المؤسسات الحكومية في حماية الشباب في المجتمع باعتبارهم كوادر التنمية ومحاوله التخلص من المشكلات التي تواجههم .سواء في تدبير المسكن الصحي او توفير فرص العمل المناسبة للشباب وتشجيع الحوار ودعم قيم السلام وممارسة الديموقراطية . (تقرير التنمية البشرية٢٠١٠ ، ص١٢)

وهو ما يؤكد علي ضرورة دعم وحماية الفئات الأكثر تعرضا للمخاطر وتحتاج لتأمين الخدمات الاجتماعية من تعليم ورعاية صحية ومياه صرف صحي وحل المشكلات التي

تواجههم من خلال اعتماد السياسات الفاعلة وتأمين الموارد الكافية لتوفير ما يكفي من توفير فرص العمل للشباب وخاصة الفئات الفقيرة والضعيفة

بالإضافة الي التغييرات التي يمر بها العالم منذ ظهور فيروس كرونا ١٩ وانتشاره بين جميع دول العالم .أدت هذه الأزمة الي ارتفاع معدلات الفقر في مصر وذلك لأن توقف القطاع غير الرسمي عن العمل يعني فقدان ملايين الأسر مصدر دخلها الأساسي في ظل عدم وجود أي بدائل أخري وتشير منظمة العمل الدولية الي ان (٤٠.٤%) من العاملين في مصر فقراء فقرا مدقعا (١٢%) منهم فقراء (٤٤.٤%) علي حافه الفقر ويتسم وضعهم بالهشاشة الشديدة لأي صدمات غير متوقعه وان التنفيذ السريع لمجموعه من الحلول قصيرة الأجل لتخفيف حدة الأزمة علي العمالة غير الرسمية بشكل سريع مع تنفيذ استراتيجية متكاملة من الإجراءات متوسطة الأجل وذلك لدمجهم في الاقتصاد الرسمي للدولة وتحسين ظروفهم المعيشية بشكل عام يعتبر ضرورة لسلامة المجتمع بشكل عام وتعزيز قدرته على مواجهة أى أزمات فى المستقبل (المركز المصري للدراسات الاقتصادية ٢٠٢٠)

وقد كشفت الإحصاءات عن تردى أوضاع العمال بالقطاع غير الرسمي طبقا لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بنحو (٦,٥) مليون عامل فى مصر منهم نحو (٢٧٧) الف عامل يومية، (٢٣٣) الف عامل موسمي في المنشآت الحكومية ويضاف اليها (٦٠٩) الف عامل موسمي وبمتوسط (٧.٣) مليون عامل متقطع في القطاع الخاص واجهوا جميعا تحديات كثيرة ترتبت علي ما صدر من قرارات وإغلاق محلات الترفيه والسياحة والأسواق فضلا عن المشكلة الأبدية الخاصة بعاملات المنازل التي تصاعدت مع بداية الجائحة ٠ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،٢٠٢٠)

فبجانب ما تعانيه العمالة غير المنتظمة من ظروف وأوضاع شاقة ومع تسليمنا بأن هناك تزايداً في أعداد العمال الموسمين والنازحين من الريف للحضر يوماً بعد يوم، وبما أنه يقع علي كاهلهم إعالة أفراد الأسرة من الصغار والكبار في بعض الأحيان ، وهو ما قد أولته اهتماما واضحاً من جانب الحكومة المصرية من خلال شبكة الحماية الاجتماعية التى تعمل على تقديم مساعدات مالية وعينية للفئات الفقيرة وخاصة فى ظل برنامج تكافل وكرامة والذى يخدم شريحة كبيرة من الفقراء سواء كانوا نساء معيلات أو ذوى إعاقة أو كبار السن وغيرها من الفئات الاولى بالرعاية والذى تشير أخر الإحصاءات الرسمية الى وجود أكثر من ٩١٨,٤١٩ مستفيد م .(وزارة التضامن الاجتماعى،٢٠٢٠م،ص١)

وهذا ما أكدته دراسة حسن (٢٠١٧) حيث أوصت بضرورة ضمان دخل كافي لإشباع الاحتياجات الأساسية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي للعمالة غير المنتظمة في القطاع

الزراعي وأوصت ايضا بالعمل علي تحقيق اعلي معدل من الامان الاجتماعي للعمالة غير المنتظمة ومراعاه الأخطار الاجتماعية التي يتعرض لها العمالة غير منتظمة وتحسين نوعية حياة العمالة غير المنتظمة بالقطاع الزراعي.

وأصبحت إشكاليه ظاهرة العمالة غير المنتظمة تأخذ اهتماما كبيرا في مختلف النقاشات العالمية حيث تؤثر ظاهرة العمالة غير المنتظمة علي الجهود التنموية التي تقوم بها الحكومة فعلي الرغم من تعدد البرامج التي تنفذها الحكومة في مجال مكافحة البطالة والتي يخصص لها اعتمادات مالية . تبقي معدلات العمالة غير المنتظمة عند مستويات مرتفعة

وهذا يتفق مع دراسة محمد، عبدالكريم (٢٠١٩) والتي أوضحت أن محاربة ظاهرة العمالة غير الرسمية دون المستوي المطلوب وهذا يمكن إرجاعه الي عدة أسباب منها ضعف الهيئات والمؤسسات المختصة بإحصاء وقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي ،وأحيانا عدم إتاحة المعلومات حول هذه الظاهرة للباحثين . بالإضافة الي عدم وجود رؤية استراتيجية واضحة المعالم لا صحاب القرار في جميع الميادين خاصة فيما يتعلق بسياسات التشغيل ومكافحة البطالة والحد من ظاهرة القطاع غير الرسمي . وحماية حقوق العامل وتعزيز بيئة أعمال سالمة وأمنة لجميع العمال وتحسين اللوائح المنظمة لسوق العمل.

كما تشير التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية الي ان اكثر من ٦١% من سكان العالم يكسبون رزقهم من خلال العمل غير الرسمي (منظمة العمل الدولية،٢٠١٨) وتمثل العمالة غير المنتظمة جزءا كثيرا من قوة العمل المصرية حيث تتواجد في مختلف القطاعات مثل عمال المقاولات والزراعة والباعة الجائلين وغيرها من المهن يتحصل العاملون فيها يوميا علي أرزاقهم طبقا لظروف العرض والطلب وبالتالي لابد من تقدير احتياجاتهم وإشباعها (فهيم،٢٠٠٢،ص٥٩)وذلك لأن العمالة الغير منتظمة تمثل ٥٥% من إجمالي حجم قطاع القوي العاملة بمصر (مركز الفهد المساعدة القانونية، ٢٠١٩،ص٤)

وهذا ما أوضحته دراسة حسن (٢٠١٢) التي توصلت الي تقدير حاجات العمالة غير الرسمية وان هناك العديد من الاحتياجات الاقتصادية والتأهيلية والصحية والاجتماعية والثقافية والإسكان المرافق الأساسية وأوصت الدراسة بضرورة القيام بدور إعلامي فعال لتوعية العمالة غير المنتظمة بالجهات التي يمكن ان تساعد في تأهيلهم وتدريبهم وتمويل مشروعات صغيرة بقروض ميسرة مع تقديم الخبرة اللازمة لتسويق المنتجات.

كما تواجه العمالة غير منتظمة العديد من المشكلات والمتمثلة في تدني الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الناتج عن استثناء هذه الفئات من حماية قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وفقا لنص المادة(٤) مما أدي الي عدم وجود مؤسسات ترعاهم اجتماعيا

ممـــا يعرضـــهم لانتهاكـــات فـــي مجـــال عملهـــم مثـــل قلـــة الأجـــر أو الحرمـــان منـــة (يوسف،٢٠١٤،صـــــ١٩٦)

حيث أوضحت دراسة عبد الموجود (٢٠١٠) عدم وضع العاملين بالقطاع غير المنتظم تحت مظلة التأمينات الاجتماعية الخاصة بالعمالة الغير منتظمة وأوصت بضرورة التعاون بين المجتمع المدني والصندوق الاجتماعي في إنشاء وحدات متخصصة تهتم بتقديم الدعم المادي للعمالة الغير منتظمة والمساهمة في حل مشكلاتهم المختلفة

كما تظهر حاجة اسر العمالة غير المنتظمة والتي تحتاج الي توفير المستلزمات المعيشية من تدبير مصروفات أبنائهم العلاجية والمدرسية وكذلك الكساء والغذاء الي جانب حاجتهم للمال الازم للإنفاق علي المتطلبات اليومية وغيرها وبالتالي تصبح الأسرة اكثر عرضة للفقر خاصة في المناطق الريفية او الشعبية (ابراهيم،٢٠٠٠م،ص٢٢)

كما تناولت دراسة (ALFers.2017) مداخل الحماية الاجتماعية للعمال غير الرسميين والتي بينت ان هناك اعتراف متزايد بنمو العمالة غير الرسمية وان العمل غير الرسمي محفوف بالمخاطر ومنخفض الأجر كما ان حصول العمال غير الرسميين علي الحماية الاجتماعية ضئيل جدا كما أكدت علي ضرورة توسيع نطاق الحماية في مكان العمل لجميع العمال بغض النظر عن حالة التوظيف بشكل عام

ومع تنوع صور العمالة غير المنتظمة وتعدد مستوياتها إلا أنها تتشابه في كثير من الأحيان مشكلاتها وتتفق جميعا في أنها تحتاج لمزيد من الدعم والرعاية وتحسين نوعية الحياه وقد أولت الجهات الحكومية والأهلية اهتماما بالغا لتوفير الدعم والمساندة للعمالة غير المنتظمة وأسرهم خاصة في ظل عدم قدرتهم في الحصول علي مصدر للرزق ولعل من اهم المشكلات التي تؤرق حياه العمالة غير المنتظمة ما يلي:-

١- المشكلات الاجتماعية:- حيث ترتبط بطبيعة العلاقات الإنسانية التي تربط بين العمالة غير المنتظمة والانساق الأخرى في الأسرة ومجتمع الجيرة والمؤسسات الاجتماعية والمجتمع ككل ، والتي تتنامي بصورة مستمرة نتيجة لتعرضهم لمشكلات نفسية واجتماعية فتزيد حدة النزاعات الأسرية والمشادات مع الجيران خاصة في حالات البطالة وتدني الأجور التي يحصلون عليها (قاسم،٢٠٠٠،ص٥٤)

٢- المشكلات الاقتصادية:- حيث تمثل العقبة الأولي التي تواجه العمالة غير المنتظمة وأسرهم والتي تتفاقم يوما بعد يوم في ظل ارتفاع الأسعار وزيادة الاستهلاك عن الإنتاج وصعوبة القدرة علي الوفاء بالمتطلبات المعيشية والتي تتنوع ما بين احتياجات تعليمية وصحية وترويحية واجتماعية وتجهيز الأبناء للزواج.(محمد،٢٠١٥،ص٢٠٥)

٣- المشكلات التعليمية: يمثل الوعي والمعرفة والتسلح بالعلم ضرورة قصوي لمناهضة الفقر والحد من حالات الاستغلال او الاستهواء وغالبا ما تكون هذه الفئة من العمالة تفتقر للقدرات الأساسية من تعليم وتدريب وهو ما يفقدها فرص القيام بأعمال مناسبة وفقا لظروف صحية وبيئة أمنة (بدران،١٩٩٤،ص٩٧)

٤- مشكلات الإعالة لأسرهم : غالبا ما يضطر أطفال العمالة غير المنتظمة الي الانقطاع عن الدراسة والخروج الي سوق العمل في سن مبكرة بدون مهارات وذلك للحصول علي دخل يضاف الي دخل الأسرة، وهو ما يعرضهم للكثير من المتاعب ويحرمهم من طفولتهم .الي جانب صعوبة وفاء الإباء بالمتطلبات المعيشية للأبناء بصورة منتظمة نتيجة للعوز والحرمان وتدني مستوي الدخل الأسري(fulcher,2003,p.246)

٥- مشكلات الإسكان والمرافق: غالبا ما يقطن العمال غير المنتظمين في أماكن عشوائية او غير مجهزة بمختلف المرافق من خدمات البنية الأساسية من كهرباء ومياه نقية وصرف صحي وغاز والتي تمثل الحد الأدنى من الشروط الصحية الواجب توافرها في المسكن التي تضمن الحياه اللائقة لهم (مزياد،٢٠٠٠،ص٢٢).

وقد بين ذلك دراسة (virTanen,2005)التي بينت ضرورة وضع حوافز للعمالة غير المنتظمة خاصة أنها تتعرض دوما للأزمات الصحية هم وأسرهم وخصوصا أنها لا تتمتع بمظلة الرعاية الصحية المنشودة وان العمالة الغير منتظمة تبذل قصاري جهدها في العمل ولا تجد المقابل المناسب لهذا الجهد مع عدم احترام حقوقهم والاعتراف بها .

كما تناولت دراسة إبراهيم (٢٠٢١) الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعمالة غير المنتظمة والتي أكدت علي ان فئة العمالة غير المنتظمة من اكثر الفئات تضررا بسبب عدم توافر مظلة حمايه اجتماعية وصحية لهم مثل التي يستفيد منها العاملون في القطاع الرسمي وعدم توافر ضمان اجتماعي لمواجهه العجز والشيخوخة والمرض وإصابات العمل بالاضافة الي عدم وجود نظام محدد لمساعدة العمال سواء من رجال الأعمال او مؤسسات المجتمع المدني او غرفة التجارة المصرية (محمد،٢٠١٥،ص٢٠٣)

وعلي الصعيد المهني تعتبر مهنه الخدمة الاجتماعية من المهن الإنسانية التي تسعي الي مساعدة سكان المجتمع علي القيام بتنظيم انفسهم لاكتساب المزيد من القدرة علي التغيير المنشود لصالح تحسين مستواهم المعيشي ومحاوله تمكينهم اجتماعيا واقتصاديا بصورة اكثر فاعلية في المجتمع كذلك تسعي المساعدة الأفراد في الحصول علي حقوقهم لتحسين مستوي دخولهم وتحقيق العدالة الاجتماعية (سيد،٢٠٠٧،ص١١)

لذلك فإن الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية قادرة علي ان تلعب دورا هاما في وضع اليات لمواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة ومن هنا تظهر أهمية عملية تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في القضاء علي البطالة ورفع مستويات العمالة وزيادة الإنتاج (أحمد واخرون،٢٠١٠،صـ٢٦٤) ونظرا لأن الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية العلاجية تركز علي المتاعب الشخصية والمشكلات الاجتماعية في ان واحد ثم العمل علي مستويات متعددة من انساق العميل فيما يتصل بكل المتاعب الشخصية والمشكلات الاجتماعية

(أ)المتاعب الشخصية: المتاعب الشخصية هي الأشياء التي تؤثر في الفرد والذين يحيطون بهم مباشرة، كما ان المتاعب الشخصية هي التي تكون أسبابها وحلوها تكمن بداخل الفرد وبداخل بيئته المباشرة. (john M.Shepad,1997pp.1-6)

(ب)المشكلات الاجتماعية: المشكلة الاجتماعية هي: وضع اجتماعي غير مرغوب فيه، وتوجد حاجة لجذب الانتباه اليه، وذلك اما في رأى نسبة كبيرة من الناس في المجتمع، أوفى رأى أصحاب السلطة في المجتمع، إلا ان مجرد وجود وضع اجتماعي لا يجعل منه مشكلة إلا اذا كان مؤذيا ،والمشكلة الاجتماعية هي التي تكون أسبابها وحلولها تكمن خارج الفرد وبيئته المباشرة(Thomas J،1988, PP.3-4) ويمكن تصنيف المشكلات الاجتماعية الى:

١ـ مشكلات تتصل بالخلل في النظم الاجتماعية:

وهي التي تنشأ رغم الامتثال لقواعد المجتمع مثل مشكلات الخلل في النظام الاقتصادي وتشمل الخلل في النظام الأسرى، وتشمل الطلاق والنزاعات الزوجية وغيرها، ومشكلات الخلل في النظام التعليمي مثل التسرب الدراسي ونقص التحصيل الدراسي والتغيب عن المدرسة وجمود النظام التعليمي(Robert H.Lauer., 1988, pp.4-5)

ـ مشكلات الانحراف:

وهي التي تنشأ عندما يكون هناك انحلال في القيم والمعايير عند بعض الناس، وأيضا عندما تكون أساليبهم في التفكير والسلوك غير مقبولة بواسطة عدد كبير من الناس، فيعتبر سلوكهم وتفكيرهم في هذه الحالة انحراف ينشأ عن سلوك انحراف عن المعايير في المجتمع مثل الجريمة، وجنوح الأحداث، وإدمان الكحول، وإدمان المخدرات.

٣ـ مشكلات فئات السكان المعرضين للخطر والظلم الاجتماعي:

وهم الذين تكون فرصهم محدودة من الموارد والمضطهدين والمظلومين والضعفاء، وهم الأكثر حساسية من غيرهم للمخاطر وأكثر تعرضا للجروح من الناحية الاجتماعية والنفسية، ومن امتلتهم المرأة وخاصة الفقراء من النساء والتفرقة العنصرية

للأقليات العريقة، والمعرضون للانحراف الجنسي والشذوذ الجنسي، والمسنون الضعفاء، ومتحدو الإعاقة الجسمية والحسية والعقلية. (Rosalie.,2001,pp.26-27)

وحيث ان الممارس العام في النموذج العلاجي في الخدمة الاجتماعية يتعامل مع المشكلات التي تتصل بالخلل في النظام الاقتصادي ومشكلات الفقر وغيرها ومشكلات الخلل في النظام الأسرى. وحيث ان المشكلة الاجتماعية ما هي إلا سلسلة من المشكلات المتنوعة التي تفاعلت بشكل او باخر في إحداث الموقف الذي يعاني منه العميل وبالتالي فلا يمكن التعامل مع جانب واحد منها دون باقي الجوانب فالممارسة العامة تركز على كافة أبعاد وجوانب المشكلة مستخدما خطوات حل المشكلة ومع حل جزء من المشكلة يتم الانتقال الى جزء اخر الى ان يتم مواجهة المشكلة (عبد القادر،٢٠١١، ص ٣٠)

لذلك فإن الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية قادرة علي أن تلعب دورا هاما في وضع إسهامات لمواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة

ثانيا مشكله الدراسة

من العرض السابق الذي يبين ان المجتمع المعاصر يعاني من العديد من المشكلات والقضايا الخطيرة التي تهدد امن الحاضر والمستقبل وقد ظهرت نتيجة انتشار الأوبئة والحروب وما خلفتها من اثأر سلبية علي فئات عديدة من المجتمع . أهمها فئة العمالة غير المنتظمة وحيث ان العمالة الغير المنتظمة تواجهها العديد من المشكلات المتمثلة في تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعدم وجود مؤسسات ترعي هذه الفئة وان التقارير الرسمية الصادرة عن منظمة العمل الدولية تشير الي ان اكثر من ٦١%من سكان العالم يكسبون رزقهم من خلال العمل غير الرسمي .

وما أسفرت عنه نتائج الدراسات السابقة والتي بينت عدم وضع العاملين بالقطاع غير المنظم تحت مظلة التأمينات الاجتماعية وأوصت بضرورة التعاون بين المجتمع المدني في مواجهه المشكلات التي تواجه العمالة غير المنتظمة كما بينت ايضا انه يجب وضع برامج وسياسات لحماية حقوق العمالة غير المنتظمة وتحسين اللوائح المنظمة لسوق العمل وتوفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية الشاملة وحيث ان الممارسة العامة المتقدم للخدمة الاجتماعية تتعامل مع مشكلات فأت السكان المعرضين للخطر وهم الذين تكون فرصهم محدودة من الموارد والأكثر تعرضا للجروح من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنقية ومن امتلتهم الفقراء والعمالة غير المنتظمة لذلك تتحدد مشكلة الدراسة في (ما إسهامات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة؟)

ثالثا : مبررات اختيار مشكلة الدراسة:-

١- كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٢٠م عن تردي أوضاع العاملين بالقطاع غير الرسمي والذي يأتي حسب تقديرات الجهاز نحو ٦.٥ مليون عامل.

٢- تتعاظم مشكلات العمالة غير المنتظمة في حالات الطوارئ والأزمات المجتمعية وحالات انتشار الحروب والأوبئة الفتاكة

٣- تمثل العمالة غير المنتظمة جزءا كبيرا من قوة العمل المصرية حيث تتواجد مختلف القطاعات مثل المقاولات والزراعة والباعة الجائلين ..الخ وتمثل العمالة غير المنتظمة نحو٥٥% من إجمالي قطاع القوي والعاملة في مصر

٤- المتغيرات المجتمعية التي طرأت علي المجتمع مما يتطلب ضرورة التدخل بأساليب جديدة للتعامل مع مشكلات العمالة غير المنتظمة باعتبارهم من الفئات المهمة في المجتمع

٥- أهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني كشريك أساسي في مواجهه المشكلات التي تواجه العمالة غير المنتظمة

رابعا : أهداف الدراسة:-

١-التعرف علي المشكلات التي تعاني منها العمالة غير المنتظمة.

أ- التعرف علي المشكلات الاجتماعية والصحية التي تعاني منها العمالة غير المنتظمة.

ب- التعرف علي المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها العمالة غير المنتظمة.

ج- التعرف علي المشكلات التعليمية التي تعاني منها العمالة غير المنتظمة.

٢- تحديد طبيعة إسهامات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لمواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة.

٣-تحديد الصعوبات التي تحول دون مواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة

٤- التعرف علي المقترحات التي تفيد في مواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة

٥- محاولة التوصل الي تصور علمي مقترح لإسهامات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة

خامسا : تساؤلات الدراسة

١- ما المشكلات التي تعاني منها العمالة غير المنتظمة؟

أ- ما المشكلات الاجتماعية والصحية التي تعاني منها العمالة غير المنتظمة؟

ب- ما المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها العمالة غير المنتظمة؟

ج- ما المشكلات التعليمية التي تعاني منها العمالة غير المنتظمة؟

٢- ما طبيعة إسهامات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لمواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة؟

٣- ما الصعوبات التي تحول دون مواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة؟

٤- ما المقترحات التي تفيد في مواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة؟

سادسا : مفاهيم الدراسة:-

أ) الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية

تعد الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية من الاتجاهات الحديثة والمتقدمة في مهنة الخدمة الاجتماعية علي مستوي العالم ، حيث يهدف هذا الاتجاه إلي تزويد الدارسين والباحثين في الخدمة الاجتماعية بمجموعة من المهارات والمعارف والقيم التي تهدف إلي التعامل مع المشكلات الاجتماعية المعاصرة بمنظور شمولي يتضمن كافة أنساق العملاء بدءا من مستوى الوحدات الصغرى Micro Level والتي تشمل (الفرد والأسرة) ثم مستوي الوحدات الوسطي Mezzo Level والتي تشمل(الجماعة الصغيرة) وانتهاءا بالوحدات الكبرى Macro Level والتي تشمل(المنظمة والمجتمع). ونود أن نشير في هذا الصدد أن المجتمعات العربية في حاجة ماسة إلي مثل هذه الاتجاهات الحديثة التي تتعامل مع مشكلاتنا الاجتماعية المعقدة التي تتطلب اتجاه يتعامل مع مثل هذه المشكلات بدرجة من الشمولية تتناسب مع طبيعة هذه المشكلات ،وتعدد أبعادها..(David S٢٠٠٠p211)

وهناك العديد من التعريفات المعاصرة للممارسة العامة، ولكن لا يوجد اتفاق على تعريف لها. ولقد أقر مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية CSWE أن جميع البرامج الدراسية سوف تقدم تعريفاتها الخاصة وأسسها المنطقية، ولقد تمت الموافقة على بعض الخصائص المشتركة، ولكن هناك خلاف في الأساس المنطقي الذي يستندون إليه. **وسوف نعرض فيما يلي التعريفات الخاصة بالممارسة العامة.**

الممارسة العامة هي "وجهة نظر معينة لطبيعة ممارسة الخدمة الاجتماعية، تركز على إقرار العدالة الاجتماعية، وتؤكد على أن بؤرة اهتمام الأخصائي الاجتماعي ينصب على المشكلات الاجتماعية والحاجات الإنسانية، وليس على تفضيل المؤسسة لتطبيق طريقة معينة للممارسة، ويؤكد هذا المنظور على عمل ما يحتاج إلى أن يتم عمله لتحديد المشكلة، وعلى ذلك فإن الأخصائي الاجتماعي يختار النظريات والطرق مستخدماً منظور الأنساق البيئية وعملية حل المشكلة كموجهات لعمله(pp3-4، ٢٠٠٢ ،.Elizabeth March)

وتعرف أيضا الممارسة العامة بأنها "إطار للعمل يتضمن تقدير كل من الأخصائي والعميل للموقف لتحديد النسق الذي يجب أن يوجه إليه الاهتمام، وتركيز الجهود لتحقيق التغيير المطلوب فيه؛ حيث ينصب تركيز الاهتمام على الفرد أو الأسرة أو الجماعة الصغيرة أو المنظمة أو المجتمع المحلي.(٢٠٠٢، PP: 6-7 Karen K. Kirst)

كما تشير الممارسة العامة على أنها "الإطار الذي يوفر للأخصائي الاجتماعي أساساً نظرياً انتقائياً للممارسة المهنية؛ حيث أن التغيير البناء يتناول كل مستوى من مستويات الممارسة (من الفرد حتى المجتمع)، وتتمثل المسئولية الرئيسية للممارسة العامة في توجيه وتنمية التغيير المخطط Planned Change أو عملية حل المشكلة Solving Problem.

وتعد الممارسة العامة اتجاه الممارسة المهنية الذي يركز فيه الممارس العام في الخدمة الاجتماعية على استخدام الأنساق البيئية والأساليب والطرق الفنية لحل المشكلة دون تفضيل التركيز على تطبيق طريقة من طرق مهنة الخدمة الاجتماعية لمساعدة المستفيدين من خدمات المؤسسات الاجتماعية في إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم، واضعاً في اعتباره كافة الأنساق (فرد، أسرة، جماعة صغيرة، منظمة، مجتمع) مستنداً على أسس معرفية ومهارية وقيمية تعكس الطبيعة المتفردة لممارسة المهنة في تعاملها مع التخصصات الأخرى لتحقيق الأهداف وفقاً لمجال الممارسة..(علي،٢٠٠٢،ص٣٩٥)

وتعرف الممارسة العامة بأنها تقوم على استخدام قاعدة المعارف الانتقائية، والقيم المهنية، ومجموعة عريضة من المهارات لاستهداف أنساق من أي حجم لتحقيق التغيير مع أي من هذه الأنساق من خلال أربعة عمليات أساسية هي: (Louis C. Johnson, 2001 ,p22)

١- تتطلب الممارسة العامة العمل بشكل فعال من خلال البناء الهيكلي للمؤسسة وتحت الإشراف المهني.

٢- أنها تتطلب مجموعة متنوعة من الأدوار المهنية.

٣- تطبيق مهارات التفكير النقدي Critical Thinking خلال عملية التغيير المخطط.

٤- تؤكد الممارسة العامة على تمكين العميل Client Empowerment. **ويمكن وصف الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية من خلال ما يلي:**(Pamela S ،١٩٩٥p62)

١- قاعدة المعرفة الانتقائية- An Eclectic Knowledge Base

حيث تشمل هذه القاعدة معارف مرتبطة بكل من مجالات الممارسة ونظرية الأنساق العامة والمنظور الأيكولوجي (البيئي)، إلى جانب معارف مرتبطة بالسلوك الإنساني والبيئة الاجتماعية، وسياسات الرعاية الاجتماعية والخدمات، ومعارف تتصل بممارسة الخدمة الاجتماعية، ومعارف تتصل بالبحث.

٢- تطبيق مجموعة عريضة من المهارات لاستهداف أنساق من أي حجم:-

لذا فإن منظور الممارسة العامة يشمل قاعدة من المهارات للعمل على مستوى الوحدات (الصغرى – المتوسطة – الكبرى) من الممارسة.

٣- مجموعة متنوعة من الأدوار المهنية A Wide Range of Roles.

٤- مهارات التفكير النقدي:- Critical Thinking Skills

حيث يمكننا أن نلخص عمل الأخصائي الاجتماعي "الممارس العام" في قدرته على الإلمام بمجموعة من المعارف الانتقائية، والتزامه بالقيم المهنية، وتطبيقه لمجموعة عريضة من المهارات المهنية مع عدد من أنساق العميل ذات الأحجام المختلفة، وكفاءته في تبني مجموعة عريضة من الأدوار، ولكن من المهم أن يكون لدى الممارس العام القدرة على تطبيق التفكير النقدي عند استخدامه لعملية التغيير المخطط.

٥- التغيير المخطط Planned Change.

٦- التمكين Empowerment

وبعد استعراض العديد من تعريفات الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، فإنه يتضح لنا أن الممارسة العامة تستهدف تحقيق مجموعة من الأغراض أشار إليها "بيونكس ومياناهان" Pincus & Minahan فيما يلي(**Robert L. Barker1999p42**)

١- تعزيز قدرات حل المشكلة لدى الناس الذين نتعامل معهم.

٢- ربط الناس بالأنساق التي تمدهم بالموارد والخدمات التي يحتاجونها.

٣- الارتقاء بفعالية وقدرات الأنساق المختلفة في المجتمع.

٤- المشاركة في تنمية وتحسين السياسات الاجتماعية في المجتمع.

ومن ثم فإن الخدمة الاجتماعية في إطار الممارسة العامة تتميز بأربعة أبعاد رئيسية تجعلها فريدة وهي: (سليمان وآخرون،٢٠٠٥،ص٢١١)

١- يركز الأخصائي الاجتماعي اهتمامه على مشكلة أو مجموعة من المشكلات مهما كانت درجة تعقيدها أو صعوبتها، والممارسة العامة لا تعني هنا أن كل مشكلة يتعامل معها الأخصائي يمكن حلها نهائياً، ولكن تعني أنه يمكن على الأقل التخفيف من حدة بعض هذه المشكلات.

٢- إن ما يجعل الخدمة الاجتماعية أكثر تفرداً هو استهدافها تغيير البيئة.

٣- ويرتبط هذا البعد أيضاً بالبيئة المستهدفة، فغالباً ما يحتاج الأخصائي الاجتماعي إلى مساندة عملائه عن طريق التدخل الفعال الذي يساعد العميل على إشباع احتياجاته.

٤- التمسك باتباع وتنفيذ القيم المهنية الأساسية للخدمة الاجتماعية.

ب- مفهوم العمالة غير المنتظمة:

بالرغم من تنوع المفاهيم التي تناولت العمالة غير المنتظمة ما بين العمالة غير المسجلة والعمالة المخفية والعمل الحر او الموسمية وغيرها وبالرغم من تنوع تلك المسميات إلا أنها تشترك جميعا في أنها تصف فئة من العمال بالمجتمع والتي تقوم

بمجموعه من الحرف او تعمل في قطاع الخدمات النوعية في المجتمع سواء بشكل فردي او جماعي والتي غالبا ما ينتهي دورها بمجرد الانتهاء من تأدية الخدمة المطلوبة.(فهيم،٢٠٠٢،ص٦٣٦)

كما يمكن ان تشمل نوعية العمالة غير المنتظمة لتكون مجرد فئة العاملين بالنظافة او التشغيل المؤقت بأعمال الصيانة والأنشطة الخدمية فقد يتعدى الأمر والعمل كمستشارين وخبراء وأعمال إدارية وتدريبية وسكرتارية والعمل بمكاتب تحفيظ القران الكريم والعمل بالحضانات ودور الرعاية بمختلف أنواعها وأعمال الإغاثة والطوارئ وغيرها من فئات نوعية(جاد الرب،١٩٩٦،ص١٠٢٤)

كما ان مفهوم العمالة غير المنتظمة يشير الي أنماط متعددة من التشغيل مثل العمل لبعض الوقت، وهي عماله منتظمة الأجر والتي تكون فيها ساعات العمل اقل من ساعات العمل الطبيعية، وتختلف من دولة لأخري، ففي ببعض البلدان يرتبط مفهوم العمل المؤقت بوضع الفرد داخل مكان العمل، وليس بعدد ساعات العمل(ابوزيد،٢٠١٢،ص١٩١)

وعلي هذا فإن العمالة غير المنتظمة عمال يعملون في أنشطة غير رسمية ،ولا يتمتعون بأي شكل من أشكال العقود القانونية، ولا يخضعون لأنظمة الحد الأدنى للأجور، وساعات العمل القانونية ،وأنظمة التأمين الصحي والاجتماعي، وشروط السلامة، ولا يدفعون حتي ضرائب الدخل(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،٢٠٢١)

كما ان العامل غير المنتظم هو من يعمل خارج أي مظلة تأمينية او اجتماعية، ويعتمد علي تحصيل أجرة بشكل يومي(عاشور،٢٠٢٠،ص٢٧٠)،او هو كل عامل يقوم بأداء عمل غير دائم بطبيعته لدي الغير. مقابل اجر(تتوزع تلك العمالة غير المنتظمة علي عدة قطاعات رئيسية، تمثل هذه القطاعات حوالي(٤٠%)من الاقتصاد القومي.(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،٢٠٢٠)

وفي اطار ما تقدم يمكن للباحث أن تستنبط مفهوما إجرائيا للوقوف علي مفهوم العمالة غير المنتظمة في اطار الدراسة الحالية من خلال مجموعه من النقاط التالية:-

١- العاملون المؤقتون بقطاعات نوعية كالزراعة وأعمال البناء والتشييد والسياحة

٢- عمال التراحيل الذين ينتقلون من بيئة جغرافية الي أخري وفقا لطبيعة الأعمال والخدمات التي يؤدونها

٣- صغار المشتغلين لحساب انفسهم كالباعة الجائلين ومنادي السيارات وموزعي الصحف وماسحي الأحذية المتجولين

٤- الحرفيين ممن يمارسون أعمال مؤقتة ممن لا يباشرون أعمالا في مقر ثابت

٥- العمال الذين يقومون بتأدية خدمات نوعية كأعمال السباكة او النجارة او الحدادة او النقاشة وأعمال البناء والتشييد والعتالة وغيرها.

٦- العمالة التي ليس لها أي تأمينات اجتماعية داخل الدولة وغير خاضعين لقانون العمل.

٧- يعانون من عدة مشكلات اقتصادية واجتماعية وصحية ونفسية وتعليمية وغيرها ويدخلوا ضمن الفئات التي تستحق الإعانات

*** حجم العمالة غير المنتظمة في المجتمع المصري:**

يقدر عدد العمالة غير المنتظمة من خلال ما صرح به من إحصاءات تقديرية لقوة العمل بالقطاع غير الرسمي والذي يضم عماله يومية وعماله موسمية بنحو٥٥%من إجمالي القوي العاملة في مصر(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،٢٠٢٠) وبالتالي فهم يشكلون الجزء الأكبر من العملية الاقتصادية ،ومنذ عام ٢٠٠٤تم تخفيض اعداد العمالة غير المنتظمة من كشوف وجداول التأمينات الاجتماعية لتصل الي قرابة ٩٠٠الف عامل، بعدما كانت تبلغ نحو ٥ملايين و٧٠٠الف عامل، بحسب تقرير صادر عن وزارة القوي العاملة في عام ٢٠١٧(تقرير وزارة القوة العاملة،٢٠١٧)

وكما هو متداول فان وزارة القوي العاملة لا تملك قاعدة بيانات للعمالة اليومية، خاصة فيما يتعلق بجزء عمالة قطاع التشييد والبناء ،رغم ان عدد شركات البناء والتشييد بلغ ٣٥الف شركة مقاولات، يعمل فيها بشكل دائم ومؤمن علية نحو ٣,٥مليون عامل (إحصائية غرفة التجارة المصرية بالاسكندرية٢٠٢٠).

وفي تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،الصادر عام ٢٠١٩،يكشف ان إجمالي قوة العمل بلغت ٢٧مليون عامل ،فضلا عن وجود نحو ٢,٨مليون منشأة اقتصادية (تقرير الجهاز المركزي للتعبئة البعامة والإحصاء ، إحصائية عمال البناء،٢٠١٩) وأضاف التقرير ان هناك مليون شخص يعملون داخل المنشآت الاقتصادية المملوكة للدولة،و٨,٣مليون يعملون في القطاع الخاص ،وأكثر من ١٣,٥ مليون خارج المنشآت الاقتصادية ٠كما ان ٩٧%من إجمالي المنشآت يعمل بها اقل من عشر عمال(غرفة التجارة المصرية: شعبة البناء والتعمير بالإسكندرية ،٢٠٢٠)٠

و يبلغ عدد العمالة غير المنتظمة والتي تعمل دون غطاء تأميني تبلغ نحو ١٤مليون عامل ،بينما يصل عدد العمال المؤمن عليهم داخل المنشآت نحو ٦ملايين عامل من إجمالي العاملين ،وبلغ عدد من يعملون بعقود عمل خارج المنشآت نحو ١,٨من الاجمالي٠ويستحوذ نشاط قطاع البناء والتشييد علي نحو ٣,٥مليون عامل، وفي ضوء ما سبق نجد ان العمالة

غير المنتظمة تواجه العديد من الأوضاع نظراً لعدم تسجيل معظمهم في السجلات الرسمية للدولة تتلخص تلك الأوضاع في :-

- التهميش الاجتماعي والمهني - محدودية فرص الارتقاء الحرفي والمهني
- غياب السلامة الصحية، وضعف الحماية الاجتماعية - عدم وجود بدل للعمل الإضافي
- الفصل دون سابق إنذار بدون تعويض -الحرمان من الإجازات السنوية والمرضية
- عدم تمتع العاملين بالحماية الاجتماعية مثل تأمين الشيخوخة والعجز والوفاه والمرض وإصابات العمل.(ابراهيم،٢٠٢١،ص،١٤٣٥)

وتشكل العمالة غير الرسمية في مصر ما بين ٦٠-٨٠%من إجمالي القوة العاملة وتعمل جميع القطاعات بداية من قطاع المقاولات ومرورا بالنقل البري والباعة الجائلين والعاملين بالمناجم والمحاجر والزراعة والمقصود بالقطاع الغير رسمي هي تلك الفئة من الصناع او التجار والعمال والمزارعين التي تعمل خارج الاطار الضريبي والتاميني للدولة، كما يمكن تعريف قطاع العمالة غير الرسمي بانها:- مجموعه من الأنشطة الاقتصادية والتي لا تخضع لرقابة الحكومة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها علي خلاف أنشطة القطاع الرسمي المسجل وأن هذه العمالة لا تتمتع بأي مزايا وخاصة منظومة التأمين الصحي(الأسرج،٢٠١٠،ص٣٠).

ثانيا: فئات العمالة غير المنتظمة وخصائصهم.

(١)فئات العمالة غير المنتظمة.

وفقا للمادة١٧من الدستور المصري والمادة٢٦من قانون العمل١٢لسنة٢٠٠٣وقرار وزارة القوي العاملة رقم١٦٢ لسنة٢٠١٩،فإن العمالة غير المنتظمة هم أصحاب المهن المشار اليها في المادة الثانية من القرار الوزاري، وهم جميع العمال الموسميين والمؤقتين كالاتي :(جابر،٢٠٢٠)

١- عمال المقاولات: يتمثلوا في أعمال النجارة، الحدادة، الكهربائية، السباكة، النقاشة، عامل وضع الطبقات العازلة، سائق معدات ميكانيكية، المبلط ،عامل الخرسانة ،عامل حفر الآبار، عامل قطع ونحت الأحجار، عامل زجاج، عامل التركيب والإصلاح والصيانة ،عامل تشغيل الماكينات والمعدات المبيض العامل العادي، عمال الخدمات.

٢- عمال الزراعة الموسميون ويتمثلوا في العاملون في الحقول، الحدائق، البساتين، أوفي أراضي الاستصلاح الزراعي او في مشروعات تربية الماشية او الحيوانات الصغيرة ،الدواجن المناحل، او في محطات فرز وتعبئة الفاكهة والخضروات .

٣- الأعمال الخدمية: تنظيف البذور وتنقيتها عمال الري، والصرف، وإنشاء وصيانة تطهير مرافقها، وحفر الآبار، العاملون في الصناعات القائمة علي الخدمات الزراعية في المناطق الريفية كصناعات الخوص والألياف وقش الأرز عمال محالج الأقطان.

٤- عمال الصيد: علي المراكب لدي الغير والاستزراع السمكي ومن في حكمهم.

٥- عمال الموانئ : العاملون بالموانئ البحرية داخل المياه الإقليمية الجافه، والموانئ النهرية، ومن بينها الأعمال الأتية نجارة السفن، لحام و فك وتربيط الحاويات، عمال ساحات تستيف الراشمة والدهان، تحميل وتعتيق و صيانه وتموين السفن والكراكات والحفارات، صيانه اللانشات .

(٢)خصائص العمالة غير المنتظمة:

تتسع قاعدة المشتغلين كعماله غير المنتظمة وتوزعهم علي قطاعات ومهن متعددة ومتنوعه، ويلاحظ التباين الواسع في دوافعهم وتطلعاتهم وخصائصهم، يقتضي الابتعاد في عملية التنظيم عن اتباع اساليب الزجر والقمع والمصادرة، وتوفر الشروط الموضوعية المحفزة التي تدفع بالمشتغلين الي قبول عملية التنظيم العرفي طواعية، ونجد أن هناك مجموعه من الخصائص وهي:- (عيادة،١٩٩٩،ص٧)

١- متعددة الأنشطة مثل الإنتاج والتوزيع للسلع والخدمات لا تدخل تحت حصر.

٢- ذا دخل غير ثابت وغالبا منخفض ولا يخضع للضرائب أو اشتراكات تأمينية

٣- يعتمد علي الجهد البدني واغلبه لا يحتاج للخبرة

٤- متعدد المستوي المهاري وغالبا ما يستخدم وسائل بدائية بدون تكنولوجيا

٥- لا يعمل لدي صاحب عمل محدد ثابت أو مطلق بل حسب ظروفه ورغبته الخاصة

٦- ليس لدية مقر أو محل ثابت وصغر حجم وحدة العمل(وعادة عدته علي كتفة)

٨- ينمو ويزدهر في أوقات الكساد موفرا فرص عمل مؤقتة وغير ثابتة

٧- تدني المستويات التعليمية لمعظم المشتغلين وهذا يشير الي نسبة كبيرة للتسرب في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي من ناحية ويشير الي دور هذا القطاع في استقطاب هؤلاء المتسربين

٨- يستقطب نسبة كبيرة من عماله الأطفال في فئة العمر ١٠-١٤ سنة حيث وصلت نسبة المشتغلين في هذه الفئة العمرية الي حوالي ٤% من إجمالي المشتغلين

***مشكلات العمالة غير المنتظمة**

١- المشكلات الاجتماعية:- حيث ترتبط بطبيعة العلاقات الإنسانية التي تربط بين العمالة غير المنتظمة والانساق الأخرى في الأسرة ومجتمع الجيرة والمؤسسات الاجتماعية والمجتمع ككل ، والتي تتنامي بصورة مستمرة لنتيجة لتعرضهم لعدة مشكلات نفسية

واجتماعية فتزيد حدة النزاعات الأسرية والمشادات مع الجيران خاصة في حلات البطالة وتدني الأجور التي يحصلون عليها . (قاسم،٢٠٠٠،ص٥٤)

٢- المشكلات الاقتصادية:- حيث تمثل العقبة الأولي التي تواجه العمالة غير المنتظمة وأسرهم والتي تتفاقم يوما بعد يوم في ظل ارتفاع الأسعار وزيادة الاستهلاك عن الإنتاج وصعوبة القدرة علي الوفاء بالمتطلبات المعيشية والتي تتنوع ما بين احتياجات تعليمية وصحية وترويحية واجتماعية وتجهيز الأبناء للزواج .....الخ من ضروريات الحياة . والتي قد لا تتناسب معها السياسات التي تقدم لهم.(محمد،٢٠١٥،ص٢٠٥)

٣- المشكلات التعليمية: يمثل الوعي والمعرفة والتسلح بالعلم ضرورة قصوي لمناهضة الفقر والحد من حالات الاستغلال او الاستهواء او التعرض لعمليات النصب والاحتيال وغالبا ما تكون هذه الفئة من العمالة تفتقر للقدرات الأساسية من تعليم وتدريب وهو ما يفقدها فرص القيام بأعمال مناسبة وفقا لظروف صحية وبيئة ويتجلى ذلك بوضوح في لجوء غالبيتهم الي العمل في القطاع غير الرسمي في مهن لا تتطلب قدرا من التعليم والتدريب او العمل في ادني درجات السلم الوظيفي(بدران،١٩٩٤،ص٩٧)

٤- مشكلات الإعالة لأسرهم : غالبا ما يضطر أطفال العمالة غير المنتظمة الي الانقطاع عن الدراسة والخروج الي سوق العمل في سن مبكرة بدون مهارات وذلك للحصول علي دخل يضاف الي دخل الأسرة، وهو ما يعرضهم للكثير من المتاعب ويحرمهم من طفولتهم .الي جانب صعوبة وفاء الإباء بالمتطلبات المعيشية للأبناء بصورة منتظمة نتيجة للعوز والحرمان وتدني مستوي الدخل الأسري(fulcher,2003,p.246)

٥- مشكلات الإسكان والمرافق: غالبا ما يقطن العمال غير المنتظمين في أماكن عشوائية او غير مجهزة بمختلف المرافق من خدمات البنية الأساسية من كهرباء ومياه نقية وصرف صحي وغاز والتي تمثل الحد الأدنى من الشروط الصحية الواجب توافرها في المسكن التي تضمن الحياه اللائقة لهم وهو ما يترتب علية تدهور الأحوال الصحية لهم ولأسرهم ويعانون من العديد من الأمراض المعدية (مزياد،٢٠٠٠،ص٢٢)

وهناك أسباب عديدة لعدم الاستفادة من العمالة غير المنتظمة لعل من أهمها ما يلي(عيادة،١٩٩٩،ص ص.١١-١٢):

١- عدم توافر قاعدة بيانات مناسبة الدقة يبني عليها اتخاذ قرارات مناسبة وسريعة

٢- عدم الاعتراف بهذا القطاع رغم أهميته واتساعه وكطاردة ومقاومة المحليات وشرطة المرافق لهذا القطاع حفاظا علي المظهر الجمالي العام

٣- افتقار العاملين في العمالة غير المنتظمة الي المهارات والتأهيل المطلوب بمقارنتها بالقطاعات الاقتصادية المنظمة

٤- عدم التواصل لأليات نموذجية لكل فئة مهنية عمال (المقاولات-البحر-المناجم- الزراعة- الصيادين وغيرهم)بالكوادر البشرية الكافية الدربة والفاعلة بالسرعة المناسبة

٥- إغفال قدرة العمالة غير المنظمة في دفع الاقتصاد من خلال ما يقدمه من خدمات وسلع.

٦- حاجة العمالة غير المنتظمة لقيادة الجهات الرسمية ودعم من رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني لتنظيمه لتعظيم الاستفادة منه

٧- عدم وضع خطة استراتيجية واضحة المعالم يبني عليها خطة تكتيكية وتنفيذية مناسبة لأهمية هذه العمالة غير المنتظمة واستغلال طاقتها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا وفي توفير فرص عمل لزيادة الدخل القومي

٨- عدم توافر خطة إعلامية مناسبة للوصول الي العمالة غير المنتظمة بمهنها المختلفة تصل الحلقات المفقودة بينها وبين الجهات الرسمية

سادسا الإجراءات المنهجية للدراسة :-

١- نوع الدراسة ٠

انطلاقا من طبيعة مشكلة الدراسة واتساقا مع أهدافها فإن الدراسة الحالية تندرج إلى ما يسمى بالدراسة الوصفية التحليلية التى يحاول فيها الباحث التعرف على المشكلات التى تواجه العمالة غير المنتظمة وكذلك إسهامات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لمواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة والتعرف علي الصعوبات التي تحول دون مواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة والتعرف علي المقترحات التي تفيد في مواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة خاصة ان الدراسات الوصفية تقدم صورة مفصلة واضحة المعالم لموضوع الدراسة .

كما أنها توفر المعلومات وتؤكد على وصف وتفسير العلاقات بين الظواهر والأحداث (TOMLINSON 2007 P134) لذلك فالدراسات الوصفية تعتمد علي جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها والوصول الي اصدار تعليمات بشان الموقف او الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها٠(حسن، ١٩٩٨م ،ص١٧٥) ٠

٢- المنهج المستخدم

يشير مفهوم المنهج إلى الطريقة أو الكيفية التى يستند إليها الباحث لدراسة المشكلة موضوع البحث وهو الأساس الرئيسي الذى يحدد الإطار العام للدراسة (عبد الكريم ١٩٨٢ صـ٧٩).ويجب أن يرتبط المنهج الملائم للدراسة ارتباطا وثيقا لكل من أهداف الدراسة وموضوعها ٠وإتساقا مع نوع الدراسة استخدم الباحث طريقة المسح الاجتماعي الشامل

للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالجمعيات الأهلية العاملة فى ذلك المجال بإدارة التضامن الاجتماعي بالمحلة الكبرى .حيث أن منهج المسح الاجتماعي هو الدراسة العملية لظروف المجتمع ومشكلاته وحاجاته بقصد تقديم برنامج للإصلاح الاجتماعي وتقديم معلومات يمكن الإستفادة بها فى المستقبل (أبو النصر ،٢٠١٦ ،ص ٦٨)٠

٣- أدوات الدراسة :-

الأداة هي الوسيلة التى تستخدم فى البحث سواء كانت تلك الوسيلة متعلقة بجمع البيانات أو بعمليات الجدولة والتصنيف (عبد الكريم، ١٩٨٢ ،ص ٧٩).وقد تمثلت أدوات جمع البيانات فى الآتي :-

أ- استمارة استبار: لجمع البيانات من العمالة غير المنتظمة للتعرف على المشكلات التى تواجههم

أ- استمارة استبيان : لجمع البيانات من مجتمع الدراسة وهم الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالجمعيات الأهلية العاملة فى ذلك المجال ذلك للتعرف على المشكلات التى تواجه العمالة غير المنتظمة وكذلك إسهامات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لمواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة. وقد تم الإعتماد فى تصميم استمارة الاستبيان على الخطوات العلمية المتعارف عليها وفقا للخطوات التالية :-

١- الاطلاع على العديد من الدراسات العربية والأجنبية المرتبطة بموضوع الدراسة ٠

٢- الاطلاع على العديد من الاستمارات والمقاييس والأدوات ذات العلاقة بموضوع الدراسة .

٣- تحديد أبعاد ومؤشرات جمع البيانات وفقا لأهداف الدراسة وقد تضمنت ما يلي :-

أ- البيانات الأولية .

ب- المشكلات التى تواجه العمالة الغير منتظمة ٠

ج-تحديد إسهامات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة.

د- الصعوبات التى تحول دون مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة ٠

ه- المقترحات اللازمة لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة ٠

وقد تم صياغة مجموعة من العبارات المرتبطة بأبعاد الدراسة بالإضافة إلى بعض الأسئلة المرتبطة بالبيانات الأولية وبعد موافقة المبحوث على إحدى الاستبيانات (١,٢,٣) على الترتيب وقد تم اختبار صدق وثبات الأداة على النحو التالي :-

*** صدق الأداة :-**

اعتمد الباحث على الصدق الظاهري حيث تم عرض الأداة على عشرة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الإجتماعية – جامعة حلوان ، المعهد العالي للخدمة الإجتماعية

بالشرقية ، والمعهد العالي للخدمة الإجتماعية بالمنصورة ، وكفر الشيخ وتم إضافة بعض العبارات وحذف وتعديل بعضها واعتمد الباحث على نسبة اتفاق لا تقل عن ٨٠%

*** ثبات الأداة :-**

وقد تم التأكد من ثبات الأداة باستخدام إعادة الاختبار على عينة من المستفيدين من العمالة غير المنتظمة وعددهم ١٥ مفردة وتم التطبيق الزمنى بفاصل خمسة عشرة يوما وتم حساب معامل الثبات باستخدام معامل ارتباط بيرسون تراوح معامل الثبات من (٠,٨٥) ، (٠,٩٠) وهى معاملات ارتباط معنوية عند (٠,٠١)وعلى ذلك يمكن القول بأن الأداة على درجة من الصدق والثبات ٠

٤- مجالات الدراسة :- أ- المجال المكاني:-

قام الباحث بتطبيق الدراسة على الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال العمالة غير المنتظمة بإدارة التضامن الاجتماعي بالمحلة الكبرى وعددها ثلاثة عشر جمعيات أهلية ٠

ب- المجال البشرى :-

مسح اجتماعي شامل للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالجمعيات الأهلية محل الدراسة وعددهم ٦٠مفردة. بالإضافة إلى العمالة غير المنتظمة والمترددين والمستفيدين من الجمعيات الأهلية محل الدراسة وعددهم ٩٧مفردة وقد تمكن الباحث من التطبيق الفعلي علي ٧٨ فقط منهم

ج- المجال الزمنى :-

قام الباحث بجمع البيانات خلال الفترة من ١ يوليو ٢٠٢٢ إلى ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢م٠

جدول(١) يوضح خصائص عينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالجمعيات الأهلية مجتمع الدراسة ن = ٦٠

م	الصفة	الاستجابة	ك	%
١	النوع	ا-ذكر	٤٧	٧٨.٣٣
		ب-أنثى	١٣	٢١.٦٧
٢	**السن**	ا-اقل من ٣٠سنه	4	٦.٦٧
		ب-من ٣٠ الي اقل من ٣٥ سنه	٦	١٠.٠٠
		ج-من٣٥ الي اقل من ٤٠ سنه	٩	١٥.٠١
		د-من٤٠الي اقل من ٤٥ سنه	13	٢١.٦٦
		هـ-من٤٥ الي اقل من ٥٠ سنه	17	٢٨.٣٣
		و-خمسون سنه فأكثر	١١	١٨.٣٣

م	الصفة	الاستجابة	ك	%
٣	**الحالة الاجتماعية**	أ-أعزب	٨	١٣.٣٤
		ب-متزوج	٤٨	٨٠.٠٠
		ج-أرمل	٤	٦.٦٦
٤	**المؤهل الدراسي**	ا-دبلوم متوسط خدمة اجتماعية	5	٨.٣٣
		ب-بكالوريوس خدمة اجتماعية	٤٤	٧٣.٣٣
		ج-ليسانس آداب -اجتماع	٧	١١.٦٧
		د-ماجستير في الخدمة الاجتماعية	٤	٦.٦٧
٥	**عدد سنوات الخبرة**	ا -اقل من ٥ سنوات	5	٨.٣٣
		ب- من ٥ الي اقل من ١٠ سنوات	٩	١٥.٠٠
		ج- من١٠ الي اقل من ١٥ سنه	٢٦	٤٣.٣٣
		د- من١٥الي اقل من ٢٠ سنه	١٢	٢٠.٠
		هـ-عشرون سنه فأكثر	٨	١٣.٣٣
٦	**عدد الدورات التدريبية**	أ- لا يوجد دورات	٢٠	٣٣.٣٣
		ا -دورة واحدة	١٥	٢٥.٠٠
		ب- دورتين	١٢	٢٠.٠٠
		ج- ثلاث دورات	٧	١١.٦٧
		د- أربع دورات	٤	٦.٦٧
		هـ- خمس دورات فأكثر	٢	٣.٣٣
٧	**مدي الاستفادة**	ا -استفدت كثيرا	١٠	٢٥.٠٠
		ب- استفدت إلى حد ما	٢٧	٦٧.٥٠
		ج- لم استفد	3	٧.٥٠

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

-جاءت نسبة الأخصائيون الاجتماعيون العاملين بالجمعيات الأهلية مجتمع الدراسة من الذكور عالية جدا في الترتيب الأول بنسبة ٧٨.٣٣% يلي ذلك الإناث بنسبة ٢١.٦٧%

- اما بخصوص السن فقد جاءت الفئة العمرية من ٤٥ إلى أقل من ٥٠ سنة في الترتيب الأول بنسبة ٢٨.٣٣% يلي ذلك من ٤٠الى أقل من ٤٥ سنة في الترتيب الثاني بنسبة ٢١.٦٦% يلي ذلك الفئة العمرية خمسون سنه فأكثر في الترتيب الثالث بنسبة١٨.٣٣% يلي ذلك الفئة العمرية من ٣٥ إلى أقل من ٤٠سنة في الترتيب الخامس بنسبة ١٥.٠١ وجاء في الترتيب الأخير الفئة العمرية أقل من ٣٠ سنة بنسبة ٦.٦٧% وهذه الدلالات تدل على توافر عنصر الخبرة لدى الأخصائيون الاجتماعيون مجتمع الدراسة.

–أما بخصوص الحالة الاجتماعية فجاءت نسبة المتزوجون في الترتيب الأول بنسبة ٨٠.٠٠% ثم الأعزب بنسبة ١٣.٣٤ وأخيرا نسبة الأرمل بنسبة ٦.٦٦%، وهذا يدل على الاستقرار الأسري لمعظم عينة الدراسة

– أما بالنسبة للمؤهل الدراسي فجاء الحاصلين على بكالوريوس خدمة اجتماعية في الترتيب الأول بنسبة ٧٣.٣٣% يلي ذلك الحاصلين على ليسانس آداب اجتماع بنسبة ١١.٦٧% ثم الحاصلين دبلوم متوسط في الخدمة الاجتماعية بنسبة ٨.٣٣% وأخيرا جاء الحاصلين على ماجستير في الخدمة الاجتماعية بنسبة ٦.٦٧ مما يدل دلالة واضحة على أن الأخصائيين الاجتماعيين متخصصين في العمل الجمعيات الأهلية مجتمع الدراسة.

– وبخصوص عدد سنوات الخبرة فقد جاء في الترتيب الأول من لديهم خبرة من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة بنسبة ٤٣.٣٣% يلي ذلك من ١٥ إلى ٢٠ سنة بنسبة ٢٠.٠٠% ثم من٥الى أقل من ١٠ سنوات في الترتيب الثالث بنسبة ٢٠.٠٠% ، ثم من ٥الى أقل من ١٠ سنوات في الترتيب الرابع بنسبة ١٥.٠٠% يلي ذلك عشرون سنة فأكثر بنسبة ١٣.٣٣% وأخيرا من لديهم خبرة أقل من ٥ سنوات بنسبة ٨.٣٣% مما يدل على توافر عنصر الخبرة في الأخصائيون الاجتماعيون العاملين بالجمعيات الأهلية مجتمع الدراسة.

–وفي مجال الدورات التدريسية فجاء في الترتيب الأول الذين لم يحصلوا علي دورات تدريبية بنسبة٣٣.٣٣% يلي ذلك من حصلوا علي دورة واحدة بنسبة ٢٥.٠٠% يلي ذلك من حصل دورتين فقط بنسبة ٢٠.٠٠% ثم الحاصلين على ثلاث دورات بنسبة ١١.٦٧% والحاصلين على أربع دورات بنسبة ضعيفة جدا ٦.٦٧% وأخيرا من حصلوا على خمس دورات فاكثر بنسبة ٣.٣٣% – وبخصوص الاستفادة من الدورات التدريبية فقد أفادت النتائج أن ٦٧.٥٠% من عينة الدراسة استفادوا إلى حد ما. يلي ذلك ٢٥.٠٠% استفادوا كثيرا في حين أن ٧.٥٠% لم يستفيدوا من الدورات التدريبية.

جدول(٢) يوضح خصائص عينة الدراسة من العمالة غير المنتظمة والمترددين علي الجمعيات الأهلية محل الدراسة . ن = ٧٨

م	الصفة	الاستجابة	ك	%
١	النوع	ا–ذكر	٦٢	٧٩.٤٩
		ب–أنثى	١٦	٢٠.٥١
٢	**السن**	ا–اقل من ٣٠سنه	٥	٦.٤١
		ب–من ٣٠ الي اقل من ٣٥ سنه	١٣	١٦.٦٧
		ج–من٣٥ الي اقل من ٤٠ سنه	٢٩	٣٧.١٨
		د–من٤٠الي اقل من ٤٥ سنه	١٣	١٦.٦٧
		هـ–من٤٥ الي اقل من ٥٠ سنه	11	١٤.١٠
		و–خمسون سنه فأكثر	٧	٨.٩٧
٣	**الحالة الاجتماعية**	أ–أعزب	٨	١٠.٢٦
		ب–متزوج	٥٥	٧٠.٥١
		ج– مطلق	١٠	١٢.٨٣
		ج–أرمل	٥	٦.٤١
٤	**المؤهل الدراس**	ا–أمي	٤٦	٥٨.٩٧
		ب–يقرا ويكتب	١٢	١٥.٣٨
		ج–تعليم أساسي	٧	٨.٩٧
		د–مؤهل متوسط	٤	٥.١٣
		هـ– مؤهل فوق متوسط	٦	٧.٧٠
		و– مؤهل جامعي	٣	٣.٨٥
٥	**عدد أفراد الأسرة**	ا – فرد واحد	5	٦.٤١
		ب– فردين	٩	١١.٥٤
		ج– ثلاثة أفراد	٢٦	٣٣.٣٣
		د– أربعة أفراد	٢٥	٣٢.٠٥
		هـ–خمسة أفراد فأكثر	١٣	١٦.٦٧

من بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي: –

– جاءت نسبة الذكور في الترتيب الأول حيث حصلت على نسبة ٧٩.٤٩% في حين جاء في الترتيب الثاني الإناث بنسبة ٢٠.٥١% – في حين جاءت الفئة العمرية لعينة الدراسة من ٣٥الى اقل من ٤٠ سنة في الترتيب الأول بنسبة ٣٧.١٨% وجاء في الترتيب الثاني الفئة العمرية من ٤٠ إلى أقل من ٤٥ سنة و ٣٠الي اقل من ٣٠ سنة بنسبة واحدة

١٦.٦٧% وجاء في الترتيب الثالث من ٤٠الي اقل من ٤٥ سنة بنسبة ١٤.١٠يلي ذلك الفئة العمرية خمسون سنة فاكثر بنسبة ٨.٩٧% يلي ذلك الفئة العمرية أقل من ٣٠ سنة بنسبة ٦.٤١% .

– أيضا بالنسبة للحالة الاجتماعية جاءت نسبة المتزوج في الترتيب الأول بنسبة ٧٠.٥١% في حين جاء في الترتيب الثاني المطلق بنسبة ١٢.٨٣ % جاءت فئة الأعزب في الترتيب الثالث بنسبة ١٠.٢٦% وجاءت فئة الأرمل في الترتيب الأخير بنسبة ٦.٤١ % .

– وبالنسبة للحالة التعليمية لعينة الدراسة فقد جاءت فئة ألآمي في الترتيب الأول حيث حصلت على نسبة ٥٨.٩٧% وجاء في الترتيب الثاني يقرا ويكتب بنسبة ١٥.٣٨% وجاء في الترتيب الثالث تعليم أساسي بنسبة ٨.٩٧% وجاء في الترتيب الرابع مؤهل فوق متوسط بنسبة ٧.٧٠% وجاء في الترتيب الخامس مؤهل متوسط بنسبة ٥.١٣% وأخيرا جاء في الترتيب الأخير مؤهل جامعي بنسبة ٣.٥٨% .

– أما فيما يتعلق بعدد فراد أسر العمالة غير المنتظمة يتضح من استجابات عينة الدراسة ان ٣٣.٣٣ % ثلاثة أفراد وجاء في الترتيب الثاني من لديهم أربعة أفراد بنسبة ٣٢.٠٥ % يلي ذلك من لديهم خمسة أفراد فاكثر بنسبة ١٦.٦٧ % في حين جاء في الترتيب الرابع من لديهم فردان بنسبة ١١.٥٤ وأخيرا فرد واحد بنسبة ٦.٤١ .

ثانيا النتائج الخاصة بتساؤل الدراسة الأول

١- المشكلات التي تعاني منها العمالة غير المنتظمة من وجهة نظرهم.

أ- جدول(٣) يوضح المشكلات الاجتماعية والصحية التي تعاني منها العمالة غير المنتظمة

م	العبارة	الاستجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	الى حدما	لا			
		ك	ك	ك			
١	عدم وجود تامين صحي شامل	٥٨	١٠	١٠	٢.٦٢	٠.٧٠	٣
٢	تعرضهم للأمراض المزمنة والمعدية	٦٠	١٢	٦	٢.٦٩	٠.٦١	٢
٣	زيادة حدة النزاعات الأسرية نتيجة عدم الوفاء بالاحتياجات الأساسية للأسرة	٥٥	١٣	١٠	٢.٥٨	٠.٧١	٤
٤	يسكنون في مناطق عشوائية لا تتوفر فيها البنية الأساسية للمعيشة	٥٠	٢٠	٨	٢.٥٤	٠.٦٧	٦
٥	يعانون من أمراض سوء التغذية نتيجة العوز الدائم	٥٢	١٧	٩	٢.٥٥	٠.٦٩	٥
٦	صعوبة تجهيز الأبناء للزواج	٦٦	٢	١٠	٢.٧٢	٠.٦٨	١

١- جاءت العبارة السادسة والتي مفادها صعوبة تجهيز الأبناء للزواج في الترتيب الأول حيث تحققت هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره (٢.٧٢) وبانحراف معياري(٦٨. ٠)وهذا يتفق مع العبارة السابقة والتي أكدت على أن الأجر الشهري لا يتناسب مع الاحتياجات المعيشية المتزايدة ويؤكد ذلك مع ما جاء في دراسة (عبد الموجود ٢٠١٠)والتي أكدت على ضرورة إنشاء وحدات متخصصه تهتم بتقديم الدعم المادي للعمالة غير المنتظمة . ٠
٢- بينما جاءت العبارة الثانية والتي مفادها تعرضهم للأمراض المزمنة والمعدية في الترتيب الثاني وقد تحققت هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره(٢.٦٩)وبانحراف معياري (٦١. ٠)وهذا يدل على أن العمالة غير المنتظمة تعمل في بيئة غير آمنه صحيا وبيئيا وهذا ما أكدت عليه دراسة(محمد عبد الكريم ٢٠١٩) والتي أوضحت بضرورة حمايه حقوق العمال وتعزيز بيئة أعمال سالمه وامنه لجميع العمال .
٣- كما جاءت العبارة الأولي والتي مفادها عدم وجود تأمين صحي شامل في الترتيب الثالث حيث تحققت هذه العبارة بمتوسط حساب (٢.٦٢) وهي درجه عالية وكان الانحراف المعياري لها (٧٠. ٠) وهذا يتفق مع دراسة (إبراهيم، ٢٠٢١م) والتي أكدت على أن العمالة غير المنتظمة من أكثر الفئات تضررا بسبب عدم توفير مظلة حمايه اجتماعيه وصحيه لهم مثل الذي يستفيد منها العاملون في القطاع الاقتصادي الرسمي٠

٤- ولكن العبارة الثالثة والتي مفادها زياده حده النزاعات الأسرية نتيجة عدم الوفاء بالاحتياجات الأساسية للأسرة جاءت في الترتيب الرابع حيث تحققت هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره (٢.٥٨) وهي درجه عالية ايضا وقد حققت انحراف معياري (٠.٧١) وقد يرجع ذلك الى أن العمالة غير المنتظمة لا تحصل على دخل شهري ثابت ودائم وبالتالي لا يستطيع ان يوفي بالاحتياجات الأساسية .
٥- أيضا جاءت العبارة الخامسة والتي مفادها أن العمالة غير المنتظمة يعانون من أمراض سوء التغذية نتيجة العوز الدائم في الترتيب الخامس حيث تحققت هذه العبارة بمتوسط حسابي (٢.٥٥١) وهي درجه عالية أيضا وكان الانحراف المعياري لهذه العبارة (٦٩. ٠) وهذا ما أوضحته دراسة (حسن ،٢٠١٧) والتي أوصت بضرورة ضمان دخل كافي لإشباع الاحتياجات الأساسية للعمالة غير المنتظمة وتحسين نوعيه حياتهم.

6- في حين جاءت العبارة الرابعة في الترتيب السادس حيث أن العبارة التى مفادها يسكنون في أماكن عشوائية لا تتوفر فيها البنية الأساسية للمعيشة تحققت بمتوسط حسابي قدره (٢.٥٤) وهى درجة عالية وكان الانحراف المعياري لهذه العبارة (٦٧. ٠) وهذه الدلالات تدل على أن معظم العمالة غير المنتظمة يسكنون على اطراف المدن وفي أماكن غير مؤهله للسكن وهذا يؤدي بدوره إلى ظهور المناطق العشوائية التي تتحول بعد ذلك الى مناطق غير صحية لا تتوفر فيها البنيه الأساسية للمعيشة ٠

مما سبق يدل دلاله واضحه على أن العمالة غير المنتظمة تواجهها العديد من المشكلات الاجتماعية والصحية التي تؤثر تأثيرا سلبيا عليهم وأسرهم لذلك لا بد للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية أن يكون لها دور بارز في مواجهتها

ب- جدول (٤) يوضح المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها العمالة غير المنتظمة

م	العبارة	الاستجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	الى حدما	لا			
		ك	ك	ك			
١	الأجر الشهري لا يتناسب مع الاحتياجات المعيشية المتزايدة	٥٣	١٠	١٥	٢.٤٩	٠.٨٠	٤
٢	الحرمان من الاجازات السنوية الرسمية والمرضية وإصابات العمل	٦٢	١١	٥	٢.٧٣	٠.٥٧	١
٣	عدم تمتعهم ببرامج حماية اجتماعية مثل تامين الشيخوخة والعجز والوفاة	٥٧	١١	١٠	٢.٦٠	٠.٧٠	٣
٤	صعوبة الحصول علي الدعم المادي لإقامة المشروعات الصغيرة	٦٥	٣	١٠	٢.٧٠	٠.٦٨	٢
٥	الفصل دون سابق إنذار وبدون تعويض	٤٨	١٥	١٥	٢.٢٤	٠.٧٩	٥

١- جاءت العبارة الثانية التي مفادها الحرمان من الاجازات السنوية الرسمية والمرضية وإصابات العمل الترتيب الأول حيث حققت هذه العبارة متوسط حساب قدره (٢.٧٣) وكان الانحراف المعياري لنفس العبارة (٠.٥٧) وهذا يتفق مع دراسة (إمبابي ٢٠١٢) التي توصى بضرورة تعزيز وتدعيم قدرات العمالة غير المنتظمة بشكل يتمشى مع سرعه التغييرات المتلاحقة في المجتمع وهذه الدلالات أيضا تدل على استثناء العمالة غير المنتظمة من حمايه القانون رقم ١٢ لسنه ٢٠٠٣ وفقا لنص المادة أربعه من ذات القانون.

٢- في حين جاءت العبارة الرابعة والتي مفادها صعوبة الحصول على الدعم المادي لإقامة المشروعات الصغيرة في الترتيب الأخير وقد تحققت تلك العبارة بمتوسط حسابي قدره(٢.٧٠) وبانحراف معياري(٠.٦٨)وهذا يدل على أن العمالة غير المنتظمة لا تستطيع أن تقيم مشروعات صغيره سواء من ناحيه تأهيلهم أو لتسويق منتجاتهم ٠

٣- كما جاءت العبارة الثالثة والتي مفادها عدم تمتعهم ببرامج حمايه اجتماعيه مثل تأمين الشيخوخة والعجز والوفاه في الترتيب الأول حيث كان المتوسط الحسابي لهذه العبارة (٢,٦٠) وهي درجه عالية والانحراف المعياري (٠.٧٠) وهذا يتفق مع دراسة (rirTanen.2005) والتي أوصت على ضرورة وضع مزايا وحوافز للعمالة غير المنتظمة خاصة أنها تتعرض دوما للأزمات الصحية وخصوصا أنها لا تتمتع بمظلة الرعاية الصحية المنشودة ٠

٤- وقد جاءت العبارة الأولى والتي مفادها الأجر الشهري لا يتناسب مع الاحتياجات المعيشية المتزايدة في الترتيب الرابع حيث حققت هذه العبارة متوسط حسابي قدره (٢.٤٩)وهي درجه عالية أيضا وحققت انحراف معياري قدره (٨٠. ٠)وهذه الدلالات تتفق مع ما جاء في العبارة السابقة التي أكدت على زياده حده النزاعات الأسرية وجاءت العبارة الحالية لتؤكد أن الأجر الشهري لا يتناسب مع الاحتياجات المعيشية المتزايدة .

٥- وأخيرا جاءت العبارة الخامسة والتي مفادها الفصل دون سابق إنذار وبدون تعويض في الترتيب الخامس والأخير حيث تحققت تلك العبارة بمتوسط حسابي قدره (٢.٢٤) وهي درجه عالية أيضا وبانحراف معياري قدره (٧٩٣. ٠) وهذا يتفق مع ما جاء في العبارة السابقة التي أكدت على ضرورة حماية حقوق العمال وخاصة العمال المهاجرون والعاملون في الوظائف غير المستقرة وتحسين اللوائح المنظمة لسوق العمل.

مما سبق يدل دلاله واضحه على أن العمالة غير المنتظمة تواجهها العديد من المشكلات الاقتصادية التي تؤثر تأثيرا سلبيا عليهم وأسرهم لذلك لا بد للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية أن يكون لها دور بارز في مواجهتها

ج- جدول (٥) يوضح المشكلات التعليمية التي تعاني منها العمالة غير المنتظمة

م	العبارة	الاستجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	الى حدما	لا			
		ك	ك	ك			
١	افتقار العمالة غير المنتظمة للقدرات الأساسية للتعليم والتدريب	٥٠	١٣	١٥	٢.٤٥	٠.٧٩	٤
٢	الافتقار الي أعمال مناسبة وفقا لظروف صحية وبيئية امنه	٥٥	١٠	١٣	٢.٥٤	٠.٧٦	٣
٣	أطفال العمالة غير المنتظمة ينقطعون عن الدراسة ويخرجون للعمل في سن مبكرة	٦٢	١١	٥	٢.٧٣	٠.٥٧	١
٤	الغالبية منهم لا يجيدون القراءة والكتابة	٥٣	١٥	١٠	٢.٥٥	٠.٧١	٢

١- جاءت العبارة الثالثة والتي مفادها أطفال العمالة غير المنتظمة ينقطعون عن الدراسة ويخرجون للعمل في سن مبكرة في الترتيب الأول حيث تحققت تلك العبارة بمتوسط حساب قدره(٢.٧٣) وهي درجه عالية والانحراف المعياري لتلك العبارة(٥٧. ٠) وقد يرجع ذلك الى صعوبة وفاء الآباء بالمتطلبات المعيشية والتعليمية للأبناء بصوره منتظمة نتيجة للعوز والحرمان وتدني مستوى الدخل الأسري وهذا ما أكدته دراسة (FuLcher . 2003)٠

٢- كما جاءت العبارة الرابعة والتي مفادها الغالبية العظمى منهم لا يجيدون القراءة والكتابة في الترتيب السادس بمتوسط حسابي (٢.٥٥) وهي أيضا درجه عالية كما أن الانحراف

المعياري لها (٠.٧١)وهذا ما يؤكده الإطار النظري للدراسة الذي يبين أن الغالبية العظمى منهم لا يجدون القراءة والكتابة مما يجعلهم يعملون في أعمال لا تتطلب قدرا من التعليم والتدريب او العمل في ادنى درجات السلم الوظيفي وهذا يتفق مع ما جاء في العبارة الثامنة التي جاءت في الترتيب الرابع ٠

٣- وجاءت العبارة الثانية والتي مفادها الافتقار الى أعمال مناسبه وفقا لبيئة وظروف صحيه آمنه في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي قدره (٢.٥٤)وهي درجة عالية أيضا وكان الانحراف المعياري للعبارة (0.٧٦) وهذا ما أكدت علية دراسة(محمد، عبدالكريم٢٠١٩)والتي أوصت بضرورة تحويل العمالة غير المنتظمة من القطاع غير الرسمي الي القطاع الرسمي وحمايه حقوق العمال وتعزيز بيئة أعمال سالمه وآمنه لجميع العمال وتحسين اللوائح المنظمة لسوق العمل

٤- أما العبارة الأولي والتي مفادها افتقار العمالة غير المنتظمة للقدرات الأساسية للتعليم والتدريب جاءت في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي قدره (٢.٤٥)وهي درجه عالية أيضا وكان الانحراف المعياري لهذه العبارة(٧١ تفتقر للقدرات الأساسية من تعليم وتدريب وهو يفقدها فرص القيام بأعمال مناسبه وفقا لظروف صحيه وبيئية آمنه ٠

مما سبق يدل دلاله واضحه على أن العمالة غير المنتظمة تواجهها العديد من المشكلات التعليمية التي تؤثر عليهم تأثيرا سلبيا عليهم وأسرهم لذلك لا بد للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية أن يكون لها دور بارز في مواجهتها

٢- المشكلات التي تعاني منها العمالة غير المنتظمة من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالجمعيات الأهلية مجتمع الدراسة ن = ٦٠

أ- جدول (٦) يوضح المشكلات الاجتماعية والصحية التي تعاني منها العمالة غير المنتظمة

م	العبارة	الاستجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	الى حدما	لا			
		ك	ك	ك			
١	عدم وجود تامين صحي شامل	٥٥	٤	١	٢.٩٠	٠.٣٥	١
٢	تعرضهم للأمراض المزمنة والمعدية	٤٥	٧	٨	٢.٦٢	٠.٧١	٦
٣	زيادة حدة النزاعات الأسرية نتيجة عدم الوفاء بالاحتياجات الأساسية للأسرة	٤٦	١٠	٤	٢.٧٠	٠.٥٩	٤
٤	يسكنون في مناطق عشوائية لا تتوفر فيها البنية الأساسية للمعيشة	٥٠	٦	٤	٢.٧٧	٠.٥٦	٣
٥	يعانون من أمراض سوء التغذية نتيجة العوز الدائم	٥٢	٥	٣	٢.٨١	٠.٥٠	٢
٦	صعوبة تجهيز الأبناء للزواج	٤٥	١٠	٥	٢.٦٧	٠.٦٢	٥

من بيانات الجدول السابق الخاص بالمشكلات الاجتماعية والصحية التي تعاني منها العمالة غير منتظمة يتضح ما يلي:-

١- جاءت العبارة الأولي والتي مفادها عدم وجود تأمين صحي شامل في الترتيب الأول حيث تحققت هذه العبارة بمتوسط حساب (٢.٩٠) وهي درجه عالية وكان الانحراف المعياري لها (٣٥. ٠) وهذا يتفق مع دراسة (إبراهيم، ٢٠٢١م) والتي أكدت على أن العمالة غير المنتظمة من أكثر الفئات تضررا بسبب عدم توفير مظلة حمايه اجتماعيه وصحيه لهم مثل الذي يستفيد منها العاملون في القطاع الاقتصادي الرسمي٠

٢- أيضا جاءت العبارة الخامسة والتي مفادها أن العمالة غير المنتظمة يعانون من أمراض سوء التغذية نتيجة العوز الدائم في الترتيب الثاني حيث تحققت هذه العبارة بمتوسط حسابي (٢.٨١) وهي درجه عالية أيضا وكان الانحراف المعياري لهذه العبارة (٥٠. ٠) وهذا ما أوضحته دراسة (حسن ،٢٠١٧) والتي أوصت بضرورة ضمان دخل كافي لإشباع الاحتياجات الأساسية للعمالة غير المنتظمة وتحسين نوعيه حياتهم.

٣- في حين جاءت العبارة الرابعة في الترتيب الثالث حيث أن العبارة التى مفادها يسكنون في أماكن عشوائية لا تتوفر فيها البنية الأساسية للمعيشة تحققت بمتوسط حسابي قدره (٢.٧٧) وهى درجة عالية وكان الانحراف المعياري لهذه العبارة (٥٦. ٠) وهذه الدلالات تدل على أن معظم العمالة غير المنتظمة من العمالة المهاجرة من الريف إلى المدن وبالتالي يسكنون على اطراف المدن وفي أماكن غير مؤهله للسكن وهذا يؤدي بدوره إلى ظهور المناطق العشوائية التي تتحول بعد ذلك الى مناطق غير صحية لا تتوفر فيها البنيه الأساسية للمعيشة ٠

٤- ولكن العبارة الثالثة والتي مفادها زياده حده النزاعات الأسرية نتيجة عدم الوفاء بالاحتياجات الأساسية للأسرة جاءت في الترتيب الرابع حيث تحققت هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره (٢.٧٠) وهي درجه عالية ايضا وقد حققت انحراف معياري (٠.٥٩) وقد يرجع ذلك الى أن العمالة غير المنتظمة لا تحصل على دخل شهري ثابت ودائم وبالتالي لا يستطيع ان يوفي بالاحتياجات الأساسية على الأسرة مما يؤثر على الحالة الاجتماعية داخل الأسرة وزياده النزاعات داخل الأسرة يسبب عدم الوفاه باحتياجاتها ٠
٥- وقد جاءت العبارة السادسة والتي مفادها صعوبة تجهيز الأبناء للزواج في الترتيب الخامس حيث تحققت هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره (٢.٦٧) وبانحراف معياري(٦٢. ٠)وهذا يتفق مع العبارة السابقة والتي أكدت على أن الأجر الشهري لا يتناسب مع الاحتياجات المعيشية المتزايدة ويؤكد ذلك مع ما جاء في دراسة (عبد الموجود ٢٠١٠)والتي أكدت على ضرورة إنشاء وحدات متخصصه تهتم بتقديم الدعم المادي للعمالة غير المنتظمة والمساهمة في حل مشكلاتهم المختلفة ٠

٦- بينما جاءت العبارة الثانية والتي مفادها تعرضهم للأمراض المزمنة والمعدية في الترتيب السادس وقد تحققت هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره(٢.٦٢)وبانحراف معياري(٧١. ٠)وهذا يدل على أن العمالة غير المنتظمة تعمل في بيئة غير آمنه صحيا وبيئيا وهذا ما أكدت عليه دراسة(محمد عبد الكريم ٢٠١٩) والتي أوصت بضرورة حمايه حقوق العمال وتعزيز بيئة أعمال سالمه وامنه لجميع العمال بما فيهم العمالة غير المستقرة ٠

مما سبق يدل دلاله واضحه على أن العمالة غير المنتظمة تواجههم العديد من المشكلات الاجتماعية والصحية التي تؤثر عليهم تأثيرا سلبيا علي النواحي الاجتماعية والصحية التي لا بد للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية أن يكون لها دور بارز في مواجهتها ٠

ب- جدول (٧) يوضح المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها العمالة غير المنتظمة

م	العبارة	الاستجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	الى حدما	لا			
		ك	ك	ك			
١	الأجر الشهري لا يتناسب مع الاحتياجات المعيشية المتزايدة	٤٨	٥	٧	٢.٦٨	٠.٦٧	٤
٢	الحرمان من الاجازات السنوية الرسمية والمرضية وإصابات العمل	٥٠	٥	٥	٢.٧٥	٠.٦٠	٣
٣	عدم تمتعهم ببرامج حماية اجتماعية مثل تامين الشيخوخة والعجز والوفاة	٥٨	١	٢	٢.٩٢	٠.٣٨	١
٤	صعوبة الحصول علي الدعم المادي لإقامة المشروعات الصغيرة	٤٠	١٢	٨	٢.٥٣	٠.٧٢	٥
٥	الفصل دون سابق إنذار وبدون تعويض	٤٩	٨	٣	٢.٧٧	٠.٥٣	٢

من بيانات الجدول السابق الخاص بالمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها العمالة غير منتظمة يتضح ما يلي :-

١- جاءت العبارة الثالثة والتي مفادها عدم تمتعهم ببرامج حمايه اجتماعيه مثل تأمين الشيخوخة والعجز والوفاه في الترتيب الأول حيث كان المتوسط الحسابي لهذه العبارة (٢,٩٢) وهي درجه عالية والانحراف المعياري (٠.٣٨) وهذا يتفق مع دراسة (rirTanen.2005) والتي أوصت على ضرورة وضع مزايا وحوافز للعمالة غير المنتظمة خاصة أنها تتعرض دوما للأزمات الصحية وخصوصا أنها لا تتمتع بمظلة الرعاية الصحية المنشودة ٠

٢- وأيضا جاءت العبارة الخامسة والتي مفادها الفصل دون سابق إنذار وبدون تعويض في الترتيب الثاني حيث تحققت تلك العبارة بمتوسط حسابي قدره (٢.٧٧) وهي درجه عالية أيضا وبانحراف معياري قدره (٠.٥٣) وهذا يتفق مع ما جاء في العبارة السابقة التي أكدت على ضرورة حماية حقوق العمال وخاصة العمال المهاجرون والعاملون في الوظائف غير المستقرة وتحسين اللوائح المنظمة لسوق العمل ٠

٣- أما العبارة الثانية التي مفادها الحرمان من الاجازات السنوية الرسمية والمرضية وإصابات العمل جاءت في الترتيب الثالث حيث حققت هذه العبارة متوسط حساب قدره

(٢.٧٥) وكان الانحراف المعياري لنفس العبارة (٠.٦٠) وهذا يتفق مع دراسة (إمبابي ٢٠١٢) التي توصى بضرورة تعزيز وتدعيم قدرات العمالة غير المنتظمة بشكل يتمشى مع سرعه التغييرات المتلاحقة في المجتمع وهذه الدلالات أيضا تدل على استثناء العمالة غير المنتظمة من حمايه القانون رقم ١٢ لسنه ٢٠٠٣ وفقا لنص المادة أربعه من ذات القانون ٠

٤- وقد جاءت العبارة الأولى والتي مفادها الأجر الشهري لا يتناسب مع الاحتياجات المعيشية المتزايدة في الترتيب الرابع حيث حققت هذه العبارة متوسط حسابي قدره (٢.٦٨)وهي درجه عالية أيضا وحققت انحراف معياري قدره (٠.٦٧)وهذه الدلالات تتفق مع ما جاء في العبارة السابقة التي أكدت على زياده حده النزاعات الأسرية وجاءت العبارة الحالية لتؤكد أن الأجر الشهري لا يتناسب مع الاحتياجات المعيشية المتزايدة مما يتسبب في زياده النزاعات داخل الأسرة ٠

١٥- وأخيرا جاءت العبارة الرابعة والتي مفادها صعوبة الحصول على الدعم المادي لإقامة المشروعات الصغيرة في الترتيب الأخير وقد تحققت تلك العبارة بمتوسط حسابي قدره(٢.٥٣) وبانحراف معياري(٠.٧٢)وهذا يدل على أن العمالة غير المنتظمة لا تستطيع أن تقيم مشروعات صغيره سواء من ناحيه تأهيلهم لإنشاء مشروعات صغيره أو لتسويق منتجاتهم ٠

مما سبق يدل دلاله واضحه على أن العمالة غير المنتظمة تواجههم العديد من المشكلات الاقتصادية التي تؤثر عليهم تأثيرا سلبيا سواء من النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية أو المالية لأسرهم او مشكلات السكن والإقامة التي لا بد للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية أن يكون لها دور بارز في مواجهتها ٠

ج- جدول (٨) يوضح المشكلات التعليمية التي تعاني منها العمالة غير المنتظمة

م	العبارة	الاستجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	الى حدما	لا			
		ك	ك	ك			
١	افتقار العمالة غير المنتظمة للقدرات الأساسية للتعليم والتدريب	٥٥	٣	٢	٢.٨٨	٠.٤١	٢
٢	الافتقار الي أعمال مناسبة وفقا لظروف صحية وبيئية امنه	٥١	٥	٤	٢.٧٨	٠.٥٥	٤
٣	أطفال العمالة غير المنتظمة ينقطعون عن الدراسة ويخرجون للعمل في سن مبكرة	٥٤	٥	١	٢.٨٨	٠.٣٧	١
٤	الغالبية منهم لا يجيدون القراءة والكتابة	٥٢	٤	٤	٢.٨٠	٠.٥٤	٣

من بيانات الجدول السابق الخاص بالمشكلات التعليمية التي تعاني منها العمالة غير منتظمة يتضح ما يلي :-
١- جاءت العبارة الثالثة والتي مفادها أطفال العمالة غير المنتظمة ينقطعون عن الدراسة ويخرجون للعمل في سن مبكرة جاءت في الترتيب الأول حيث تحققت تلك العبارة بمتوسط حساب قدره(٢.٨٨) وهي درجه عالية والانحراف المعياري لتلك العبارة(٠.٣٧) وقد يرجع ذلك الى صعوبة وفاء الآباء بالمتطلبات المعيشية والتعليمية للأبناء بصوره منتظمة نتيجة للعوز والحرمان وتدني مستوى الدخل الأسري وهذا ما أكدته دراسة (FuLcher . 2003٠)

٢- أما العبارة الأولي والتي مفادها افتقاد العمالة غير المنتظمة للقدرات الأساسية للتعليم والتدريب جاءت في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي قدره (٢.٨٨)وهي درجه عالية أيضا وكان الانحراف المعياري لهذه العبارة(٠.٤١) وهذا يتفق مع دراسة(بدران ١٩٩٤م) والتي أوضحت أن العمالة غير المنتظمة تفتقر للقدرات الأساسية من تعليم وتدريب وهو يفقدها فرص القيام بأعمال مناسبه وفقا لظروف صحيه وبيئية آمنه ٠

٣- كما جاءت العبارة الرابعة في الترتيب الثالث والتي مفادها الغالبية العظمى منهم لا يجيدون القراءة والكتابة بمتوسط حسابي (٢.٨٠) وهي أيضا درجه عالية كما أن الانحراف المعياري لها (٠.٥٤)وهذا ما يؤكده الإطار النظري للدراسة الذي يبين أن الغالبية العظمى منهم لا يجدون القراءة والكتابة مما يجعلهم يعملون في أعمال لا تتطلب قدرا من التعليم والتدريب او العمل في ادنى درجات السلم الوظيفي وهذا يتفق مع ما جاء في العبارة الثامنة التي جاءت في الترتيب الرابع ٠

٧- وأخيرا جاءت العبارة الثانية والتي مفادها الافتقار الى أعمال مناسبه وفقا لبيئة وظروف صحيه آمنه في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي قدره (٢.٧٨)وهي درجة عالية أيضا وكان الانحراف المعياري للعبارة (0.٥٥) وهذا ما أكدت علية دراسة(محمد، عبدالكريم٢٠١٩)والتي أوصت بضرورة تحويل العمالة غير المنتظمة من القطاع غير الرسمي الي القطاع الرسمي وحمايه حقوق العمال وتعزيز بيئة أعمال سالمه وآمنه لجميع العمال وتحسين اللوائح المنظمة لسوق العمل ٠

مما سبق يدل دلاله واضحه على أن العمالة غير المنتظمة تواجههم العديد من المشكلات التعليمية التي تؤثر عليهم تأثيرا سلبيا سواء من النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية أو المالية لأسرهم او مشكلات السكن والإقامة التي لا بد للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية أن يكون لها دور بارز في مواجهتها ٠

ثالثا النتائج الخاصة بتساؤل الدراسة الثاني

جدول (٩) يوضح تحديد طبيعة إسهامات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لمواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة ن= ٦٠

م	العبارة	الاستجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	الى حدما	لا			
		ك	ك	ك			
١	تنفذ الجمعية دورات تدريبية لتدريب العمالة غير المنتظمة علي المهارات المناسبة لسوق العمل	٣٠	١٠	٢٠	٢.١٧	٠.٩٠	٧
٢	توفير الجمعية خبراء في مجال دراسة الجدوى للمشروعات الصغيرة	٢٨	١٧	١٥	٢٠٢١	٠.٨٢	٥
٣	تساعد الجمعية في توفير الأماكن المناسبة لإقامة مشروعات الصغيرة	٢٢	٢٨	١٠	٢.٢٠	٠.٧٠	٦
٤	تنسق الجمعية مع جهاز المشروعات الصغيرة لتمويل المشروعات بدون فائدة	١٥	١٨	٢٧	١.٨٠	٠.٨١	١٣
٥	تنظم الجمعية حملات توعية عن مخاطر الأمراض المزمنة والمعدية	٢١	١٩	٢٠	٢.٠١	٠.٨٣	٩
٦	توفر الجمعية مدربين لتنمية مهارات العمالة غير المنتظمة علي الإسعافات الأولية	١٧	١٨	٢٥	١.٨٧	٠.٨٣	١١
٧	تتعاون الجمعية مع الشركاء الأخرين لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة	٢٤	٢٠	١٦	٢.١٣	٠.٨١	٨
٨	تقدم إعانات شهرية للأكثر احتياجا من العمالة غير المنتظمة	٣٢	١٠	١٨	٢.٢٣	٠.٨٨	٤
٩	تساعد الجمعية في تجهيز أبنائهم وبناتهم للزواج	١٠	١٢	٣٨	١.٥٣	٠.٧٦	١٤
١٠	تنسق الجمعية مع المستوصفات الطبية لعلاج العمالة غير المنتظمة وأسرهم بالمجان	٥	١٣	٤٢	١.٣٨	٠.٦٣	١٥
١١	تنفذ الجمعية دورات تدريبية في كيفية اختيار العمل المناسب	٢٠	١٧	٢٣	١.٩٥	٠.٨٥	١٠
١٢	توفر فصول لمحو أمية العمالة غير المنتظمة	٤٠	٨	١٢	٢٠٤٧	٠.٨١	٢
١٣	تقدم ندوات لتشجيع ثقافة العمل الحر والإنتاج	١٨	١٥	٢٧	١.٨٥	٠.٨٥	١٢
١٤	تقديم ندوات توعية عن المخاطر المهنية للعمالة غير المنتظمة	٣٥	١٣	١٢	٢.٣٨	٠.٨٠	٣
١٥	عمل أبحاث اجتماعية للعمالة غير المنتظمة لتمييز مستحقي الخدمة .	٣٧	٢٠	٣	٢.٧٥	٠.٥٩	١

من بيانات الجدول السابق والذي يحدد طبيعة إسهامات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة يتضح ما يلي :-

١- جاءت العبارة الخامسة عشر والتي مفادها عمل أبحاث اجتماعيه للعمالة غير المنتظمة لتمييز مستحق الخدمة في الترتيب الأول حيث جاءت بمتوسط حسابي قدر(٢.٥٧) وبانحراف معياري (٠.٥٩). وقد يرجع ذلك إلى أن الأخصائيين الاجتماعيين بالجمعيات الأهلية لديهم خبرات كبيرة في عمل تلك الأبحاث إضافة إلى أنها لا تحتاج نفقات مالية كبيرة وهذا يؤكد على ما جاء فى دراسة (محمد عبد الكريم ٢٠١٩) والتي تبنت أن محاربة ظاهرة العمالة غير المنتظمة دون المستوى المطلوب .

٢- كما جاءت العبارة الثانية عشر والتي مفادها توفر فصول لمحو أميه العمالة غير المنتظمة في الترتيب الثاني حيث تحققت هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره(٢.٤) وبانحراف معياري(٠.٨١) وهذه الدلالات تدل على أن الأخصائيون الاجتماعيون في الجمعيات الأهلية يستطيعون التنسيق بين المؤسسات الأخرى لتوفير أماكن وفصول لمحو الأميه وتشجيع الخريجين الجدد علي التدريس فيها ٠

٣- اما العبارة الرابعة عشر والتي مفادها تقديم ندوات توعيه عن المخاطر المهنية للعمالة غير المنتظمة في الترتيب الثالث حيث تحققت هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره(٢.٣٨) وبانحراف معياري(٠.٨٠) وقد يرجع ذلك إلى أن إسهامات الممارسة العامة في ذلك واضحه نسبيا حيث يستطيع الأخصائيون الاجتماعيون التعاون مع الأطباء والمستشارين في مجال الصناعة وتقديم ندوات لتوعيه العمال غير النظاميين من المخاطر المهنية التي يواجهونها وكيفيه تجنب تلك المخاطر ٠

٤- كما جاءت العبارة الثامنة والتي مفادها تنظيم إعانات شهريه للأكثر احتياجا من العمالة غير المنتظمة في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي قدره(٢.٢٣)وبانحراف معياري(٠.٨٨) وهذه الدلالات تتفق مع ما جاء في العبارة الخامسة عشر والتي جاءت في الترتيب الأول حيث ان الجمعيات تقوم بعمل أبحاث اجتماعيه للعمالة غير المنتظمة لتمييز مستحق الخدمة ويترتب على ذلك تقديم إعانات شهريه للأكثر احتياجا من العمالة غير المنتظمة

٥- بينما جاءت العبارة الثانية والتي مفادها توفر الجمعية خبراء في مجال دراسة الجدوى للمشروعات الصغيرة في الترتيب الخامس حيث تحققت تلك العبارة بمتوسط حسابي قدره (٢.٢١) كما أن الانحراف المعياري لها (٠.٨٢) وهذه الدلالات تدل دلاله واضحه على أن إسهامات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية ليست كبيره وأن الإسهام في ذلك النشاط محدود للغاية مما يزيد من إصرار الباحث على وضع تصور مقترح لإسهامات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مواجهه مشكلات العمالة غير منتظمة ٠

٦- كما جاءت العبارة الثالثة والتي مفادها تساعد الجمعية في توفير الأماكن المناسبة لإقامة مشروعات صغيره في الترتيب السادس حيث تحقق تلك العبارة بمتوسط حسابي قدره (٢.٢٢)وانحراف معياري(٠.٧٠)وذلك يدل أيضا على ان إسهامات الجمعيات الأهلية في ذلك الصدد ليست جيدة ويجب تفعيلها وتوفير الإمكانات المالية والبشرية اللازمة لتنفيذها ٠

٧- أما العبارة الاولى والتي مفادها تنفذ الجمعية دورات تدريبيه لتدريب العمالة غير المنتظمة على المهارات المناسبة لسوق العمل في الترتيب السابع حيث تحققت تلك العبارة بمتوسط حسابي قدره (٢.١٧) وبانحراف معياري(٠.٩٠)وهذه الدلالات تدل على أنه

يجب تفعيل الممارسة العامة في تدريب العمالة غير المنتظمة علي المهارات المناسبة لسوق العمل للمساهمة في حل مشكلاتهم المادية ٠

٨- في حين جاءت العبارة السابعة التي مفادها تتعاون الجمعية مع الشركاء الآخرين لمواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة في الترتيب الثامن بمتوسط حسابي قدره(٢.١٣) وبانحراف معياري(٠.٨١) وهذا يتفق مع دراسة (عبد الموجود ٢٠١٠) والتي أوضحت ضرورة التعاون بين المجتمع المدني والصندوق الاجتماعي في إنشاء وحدات متخصصه تهتم بتقديم الدعم المادي للعمالة غير المنتظمة والمساهمة في حل مشكلاتهم المختلفة٠

٩- وكذلك جاءت العبارة الخامسة في الترتيب التاسع حيث أن عشرون مفرده من عينة البحث أكدوا على ان الجمعية لا تنظم حملات توعيه للحد من مخاطر الأمراض المزمنة والمعدية وقد تحققت تلك العبارة بمتوسط حسابي قدره(٢.٠١) وبانحراف معياري(٠.٨٣)

١٠- أيضا جاءت العبارة الحاديه عشر والتي مفادها تنفذ دورات تدريبيه في كيفيه اختيار العمل المناسب في الترتيب العاشر بمتوسط حسابي قدره (١.٩٥)وبانحراف معياري (٠.٨٥)وهذا يدل دلاله واضحه على أن إسهامات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مجال التدريب والتوعية للعمالة غير المنتظمة ضعيف ويجب تفعيله ٠

١١- كما جاءت العبارة السادسة في الترتيب الحادي عشر حيث أن خمسة وعشرون مفرده من عينه الدراسة أكدوا على ان الجمعية لا توفر مدربين لتنمية مهارات العمالة غير المنتظمة على الإسعافات الأولية حيث تحققت هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره(١.٨٧) وبانحراف معياري(٠.٨٣)

١٢- أيضا العبارة الثالثة عشر والتي مفادها تقدم الجمعية ندوات لتشجيع ثقافة العمل الحر والإنتاج في الترتيب الثاني عشر حيث تحققت تلك العبارة بمتوسط حسابي(١.٨٥) وهى درجة متوسطة وبانحراف معياري (٠.٨٥)

١٣- ولكن جاءت العبارة الرابعة في الترتيب الثالث عشر حيث أن سبع وعشرون مفرده من عينه الدراسة أكدوا على أن الجمعية لا تسق مع جهاز المشروعات الصغيرة لتمويل المشروعات بدون فائدة حيث تحققت هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره (١.٨٠) وبانحراف معياري(٠.٨١)

١٤- وجاءت العبارة التاسعة في الترتيب قبل الأخير حيث أكد ثماني وثلاثين مفرده من عينه الدراسة على انهم لا يساعدون في تجهيز أبناء العمالة غير المنتظمة للزواج وقد تحققت هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره (١.٥٣) وانحراف معياري قدره(٠.٧٦)

١٥- وأخيرا جاءت العبارة العاشرة في الترتيب الأخير حيث أن اثنان وأربعون مفرده من عينه الدراسة أكدوا على أن الجمعية لا تنشئ مستوصفات لعلاج العمالة غير المنتظمة وأسرهم بالمجان وقد تحققت تلك العبارة بمتوسط حسابي قدره(١.٣٨) وبانحراف معياري(٠.٦٣)

ونستخلص من الدلالات السابقة والخاصة بإسهامات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة بأن الإسهامات ضعيفة ولا تتمشى مع المشكلات العديدة التي تعاني منها العمالة غير المنتظمة التي تمثل قطاعا عريضا من الشعب ينبغي العناية بها والاهتمام بأحوالها ٠

رابعا: النتائج الخاصة بتساؤل الدراسة الثالث

جدول (١٠) يوضح الصعوبات التي تحول دون مواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة ن= ٦٠

م	العبارة	الاستجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	الى حدما	لا			
		ك	ك	ك			
١	عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة عن اعداد العمالة غير المنتظمة	٥٠	٤	٦	٢.٧٣	٠.٦٣	٥
٢	عدم وجود حماية قانونية أمام صاحب العمل	٤٨	٦	٦	٢.٧٠	٠.٦٤	٦
٣	نقص الوعي المجتمعي بأهمية العمل التطوعي لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة	٤٦	٦	٨	٢.٦٣	٠.٧١	٧
٤	عدم قدرة الجمعيات الأهلية علي تحديد احتياجات العمالة غير المنتظمة	٤٠	٨	١٢	٢.٤٧	٠.٨١	١٥
٥	نقص الخبرات والكفاءات البشرية المدربة لدعم العمالة غير المنتظمة في مجال دراسة جدوي المشروعات الصغيرة	٣٨	١٣	٩	٢.٤٨	٠.٧٤	١٤
٦	عدم وجود فريق عمل متكامل لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة	٤٢	١٢	٦	٢.٦٠	٠.٦٦	١٠
٧	ضعف التعاون والتنسيق بين الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة	٥٣	٤	٣	٢.٨٣	٠.٤٩	٢
٨	الإعلان عن البرامج التي تقدمها الجمعيات الأهلية لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة غير كافي	٤٢	١٠	٨	٢.٥٧	٠.٧٢	١١
٩	قلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين الموجودين بالجمعيات الأهلية	٤٤	٥	١١	٢.٥٥	٠.٧٨	١٣
١٠	عدم توفير الأموال والرعاية والدعم من الموازنة العامة للدولة لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة	٥٢	٣	٥	٢.٧٨	٠.٥٨	٣
١١	الخدمات التي تتم لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة تتم بطريقة عشوائية	٥٥	١	٤	٢.٨٥	٠.٥١	١
١٢	ضعف القدرة على صياغة الرؤية ووضع الاستراتيجيات وبرامج العمل لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة	٤٤	٦	١٠	٢.٥٧	٠.٧٦	١٢
١٣	ضعف المستوي المهاري للأخصائيين الاجتماعيين المشاركين في مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة	٤٥	٧	٨	٢.٦٢	٠.٧١	٨
١٤	ضعف التمويل والمخصصات المالية التي تساعد علي مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة	٤٧	٣	١٠	٢.٦٢	٠.٧٥	٩
١٥	عدم توفر المعلومات الكافية عن أوجه سياسات الرعاية الاجتماعية لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة	٥١	٤	٥	٢.٧٧	٠.٥٩	٤

باستقراء بيانات الجدول السابق (٣) والذي يوضح الصعوبات التي تحول دون مواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة يتضح أن :-

١- جاءت العبارة الحاديه عشر والتي مفادها الخدمات المقدمة للعمالة غير المنتظمة تتم بطريقه عشوائية في الترتيب الأول حيث تحققت هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره (٢.٨٥) وهي درجه عالية وبانحراف معياري قدره(٠.٥١) وهذا يدل على ضعف التعاون والتنسيق بين الجمعيات الأهلية المختلفة في تقديم الخدمات للعمالة غير المنتظمة ٠

٢- كما جاءت العبارة السابعة والتي مفادها ضعف التعاون والتنسيق بين الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية لمواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة في الترتيب الثاني وقد تحققت هذه العبارة بمتوسط حسابي(٢.٨٣)وبانحراف معياري قدره(٠.٤٩)وهذه الدلالات تدل دلاله واضحه على ما جاء بالعبارة السابقة حيث أن الارتجالية والعشوائية في تقديم الخدمات بسبب ضعف التعاون والتنسيق بين الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية في مواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة ٠

٣- بينما جاءت العبارة العاشرة في الترتيب الثالث حيث أن ٥٢ مفرده من مجتمع الدراسة اكدوا على ان عدم توفير الأموال والرعاية والدعم من الموازنة العامة للدولة لمواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة من اهم الصعوبات التي تحول دون مواجهه تلك المشكلات وقد تحققت هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره(٢.٧٨)وهي درجه عالية وبانحراف معياري(٠.٥٨)وهذا يتفق مع الواقع الفعلي للجمعيات الأهلية التي تعتمد في ميزانها الفعلية والتي تنفق منها على أوجه الأنشطة المختلفة من اشتراكات الأعضاء والتبرعات الخارجية سواء من رجال الأعمال او من الأشخاص العاديين ٠

٤- كما جاءت العبارة الخامسة عشر في الترتيب الرابع حيث أن ٥١ مفرده من مجتمع الدراسة اكدوا على أن عدم توفر المعلومات الكافية عن أوجه سياسات الرعاية الاجتماعية لمواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة من الصعوبات التي تحول دون مواجهه تلك المشكلات وقد تحققت هذه العبارة بمتوسط حسابه قدره(٢.٧٧) وهى درجه عالية وبانحراف معياري(٠.٥٩)وهذه الدلالات تدل دلاله واضحه على أن أوجه سياسات الرعاية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة غير واضحه المعالم مما يؤدي الى ارتجاليه وعشوائية في تقديم الخدمات اللازمة لمواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة ٠

٥- ولكن جاءت العبارة الأولى والتي مفادها عدم وجود قاعده بيانات دقيقه عن أعداد العمالة غير المنتظمة في الترتيب الخامس حيث تحققت هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره (٢.٧٣)وهذا يتفق مع العبارة السابقة والتي أكدت على عدم توفر المعلومات الكافية عن سياسه الرعاية الاجتماعية لمواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة وذلك ناتج عن عدم توفر عدة بيانات دقيقه عن أعداء العمالة غير المنتظمة وذلك لتوفير الدعم اللازم والكافي لمواجهه مشكلات هذه العمالة ٠

٦- وجاءت العبارة الثانية والتي مفادها عدم وجود حمايه قانونيه أمام صاحب العمل في الترتيب السادس وقد تحققت هذه العبارة بمتوسط حسابه قدره(٠.٧٢)وهي درجه عالية وبانحراف معيار (٠٦٤.) وهذا يتفق مع دراسة (عبد الموجود ٢٠١٠) والتي بينت أن العاملين بالقطاع غير المنتظم لا يشملهم مظلة التأمينات الاجتماعية وأن هذه الفئات مستثناه من حمايه قانون العمل رقم ١٢ لسنه ٢٠٠٣ وفقا لنص المادة أربعه من ذات القانون ٠

٧- بينما جاءت العبارة الثالثة والتي مفادها نقص الوعي المجتمع بأهمية العمل التطوعي لمواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة في الترتيب السابع حيث يؤكد ٤٦ مفرده من مجتمع الدراسة على ذلك وقد تحققت تلك العبارة بمتوسط حسابه قدره(٢.٦٣)وهي درجه عالية كما أن الانحراف المعياري لتلك العبارة(٠.٧١) وهذه الدرجات تدل على أن الوعي المجتمعي تجاه العمل التطوعي ضعيف سواء بالمال او بالجهد او بالخبرات وهذا يؤثر سلبيا على مواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة ٠

٨- كما جاءت العبارة الثالثة عشر في الترتيب الثامن حيث أن ٤٥ من مفردات مجتمع الدراسة أكدوا على أن ضعف المستوى المهاري للأخصائيين الاجتماعيين المعنيين بمواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة من الصعوبات التي تحول دون مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة وقد تحققت العبارة بمتوسط حسابي قدره (٢.٦٢) وهي درجه عالية وبانحراف معياري قدره(٠.٧١)وقد يرجع ذلك إلى غياب البرامج التدريبية والتأهيلية التي تؤهل وتساعد الأخصائيين الاجتماعيين على مواجهه المشكلات المترتبة على الأزمات المعاصرة منها الحروب والأمراض والأوبئة ٠

٩- في حين جاءت العبارة الرابعة عشر والتي مفادها ضعف التمويل والمخصصات المالية التي تساعد على مواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة في الترتيب التاسع حيث تحققت هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره (٢.٦٢)وهى درجة عالية وبانحراف معياري قدره (٠.٧٥)وهذا يتفق مع العبارة العاشرة والتي جاءت في الترتيب الثالث والتي أكدت ايضا على أن عدم توفر الأموال والرعاية والدعم من الموازنة العامة لمواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة من أهم الصعوبات التي تحول دون مواجهه تلك ٠

١٠- وجاءت العبارة السادسة والتي مفادها عدم وجود فريق عمل متكامل لمواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة في الترتيب العاشر حيث تحققت هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره(٢.٦٠) وهي درجه عالية أيضا وقد تحققت بانحراف معياري(٠.٦٦)وهذا يرجع الى ضرورة وجود فريق عمل متكامل سواء من الخبراء او الأطباء او الاستشاريين في شتى المجالات بجانب الاخصائي الاجتماعي حتى يستطيعون المساهمة في حل مشكلات العمالة غير المنتظمة ٠

١١- أيضا جاءت العبارة التي مفادها الإعلان عن البرامج التي تقدمها الجمعيات الأهلية لمواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة غير كاف في الترتيب الحادي عشر وقد تحققت تلك العبارة بمتوسط حسابي قدره(٢.٥٧)وكان الانحراف المعياري لهذه العبارة(٠.٧٢) وهذا يدل على أن هناك قصور في إعلان الجمعيات الأهلية عن البرامج والأنشطة التي تقوم بها لمواجهه تلك المشكلات وبالتالي فان عدد كبير من تلك العمالة لا تعرف شيئا عما تقدمه تلك الجمعيات من برامج وخدمات لمواجهه مشكلاتهم٠

١٢- كما جاءت العبارة الثانية عشر في الترتيب الثاني عشر حيث اكد ٤٤ مفرده من مجتمع الدراسة على أن ضعف القدرة على صياغه الرؤية ووضع الاستراتيجيات وبرامج العمل لمواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة من أهم الصعوبات التي تحول دون مواجهه تلك المشكلات وقد تحققت تلك العبارة بمتوسط حسابه قدره(٢.٥٧)وهي درجه عالية أيضا وبانحراف معياري قدره(٠.٧٦)

١٣- وجاءت العبارة التاسعة والتي مفادها قلت عدد الأخصائيين الاجتماعيين بالجمعيات الأهلية في الترتيب الثالث عشر حيث تحققت تلك العبارة بمتوسط حساب قدره (٢.٥٥)

وبانحراف معياري (٠.٧٨)وهذا يدل على قلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين سواء العاملين بالجمعيات الأهلية أو من المتطوعين من أهم الصعوبات التي تحول دون مواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة لأن الأخصائيين الاجتماعيين يقع عليهم أعباء وأدوار كثيره منها أعداد قاعده بيانات وعمل أبحاث اجتماعيه وتنفيذ البرامج والأنشطة التي تساعد في مواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة ٠

١٤- ولكن العبارة الخامسة جاءت في الترتيب الرابع عشر حيث أكد ٣٨ مفرده من مجتمع الدراسة أن نقص الخبرات والكفاءات البشرية المدربة في مجال دراسة الجدوى للمشروعات الصغيرة احد الصعوبات التي تحول دون مواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة وقد تحققت هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره(٢.٤٨) وهي درجه عالية كما أن الانحراف المعياري لهذه العبارة (٠.٧٤)

١٥- وأخيرا جاءت العبارة الرابعة والتي مفادها عدم قدره الجمعيات الأهلية على تحديد احتياجات العمالة غير المنتظمة في الترتيب الأخير حيث تحققت هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره(٢.٤٧) وبانحراف معياري(٠.٨١)وهذه العبارة مرتبطة بسابقتها حيث أن نقص الخبرات والكفاءات البشرية بالضرورة يؤدي إلى عدم قدره الجمعيات الأهلية على تحديد احتياجات العمالة غير المنتظمة ٠

رابعا: النتائج الخاصة بتساؤل الدراسة الرابع

جدول (١١) يوضح المقترحات التي تفيد مواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة ن= ٦٠

م	العبارة	الاستجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	الى حدما	لا			
		ك	ك	ك			
١	الاستعانة بالخبرات والكفاءات البشرية المدربة في مجال دراسة جدوي المشروعات الصغيرة وتنفيذها	٥٠	٦	٤	٢.٧٧	٠.٥٦	٦
٢	جذب رؤوس الأموال توفير القروض المالية بدون فوائد لإقامة المشروعات الصغيرة	٤٢	١٥	٣	٢.٦٥	٠.٥٧	١٢
٣	تنفيذ معارض دائمة لتسويق المنتجات التي تعمل بها العمالة غير المنتظمة	٤٧	١٠	٣	٢.٧٣	٠.٥٤	٨
٤	إجراء دراسات ميدانية للتعرف علي احتياجات العمالة غير المنتظمة والمشكلات التي تواجههم	٥٢	٤	٤	٢.٨٠	٠.٥٤	٢
٥	العمل علي إيجاد قاعدة بيانات دقيقة عن اعداد العمالة غير المنتظمة والمشكلات التي تواجههم	٥٣	٦	١	٢.٨٧	٠.٣٩	١
٦	ضرورة التخطيط لوضع برامج حماية اجتماعية لتامين الشيخوخة والعجز والوفاة للعمالة غير المنتظمة	٤٩	٧	٤	٢.٧٥	٠.٥٧	٧
٧	تفعيل التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة	٤٧	٧	٦	٢.٦٨	٠.٦٥	١٠
٨	الإعلان الكافي عن البرامج التي تقدمها الجمعيات الأهلية لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة	٤٥	١٠	٥	٢٠٦٧	٠.٦٢	١١
٩	تنظيم دورات تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة	٥١	٥	٤	٢.٧٨	٠.٥٥	٤
١٠	العمل علي كسب التأييد الشعبي بأهمية العمل التطوعي لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة	٥٠	٧	٣	٢.٧٨	٠.٥٢	٣
١١	نشر الوعى الشعبي بأهمية التطوع لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة	٥٠	٤	٦	٢.٧٣	٠.٦٣	٩
١٢	توظيف مداخل الممارسة العامة في مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة	٤٥	٥	١٠	٢.٥٨	٠.٧٦	١٣
١٣	تحفيز وتشجيع رجال الأعمال للمساهمة في دعم البرامج والمشروعات الصغيرة	٤٢	٨	١٠	٢.٥٣	٠.٧٦	١٤
١٤	تفعيل كافة المبادرات التي تضعها منظمات المجتمع المدني لصالح العمالة غير المنتظمة مع التركيز علي أهدافها	٥٢	٣	٥	٢.٧٨	٠.٥٨	٥
١٥	توفير قطاع من العمالة غير المنتظمة قادر علي المساهمة في تطوير المجتمع	٤٢	٣	١٥	٢.٤٥	٠.٨٦	١٥

من بيانات الجدول السابق والخاص بالمقترحات اللازمة مواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة يتضح ما يلي :-

١- جاءت العبارة الخامسة والتي مفادها العمل على إيجاد قاعده بيانات دقيقه عن أعداد العمالة غير المنتظمة والمشكلات التي تواجهها في الترتيب الأول حيث تحققت تلك العبارة بمتوسط حسابي قدره (٢.٨٧) وهي درجه عالية وبانحراف معياري(٣٩. ٠) وهذا يتفق مع الإطار النظري الدراسة الذي ينص على تعاظم مشكلات العمالة غير المنظمة في حالات الطوارئ والأزمات المجتمعية او حالات انتشار الحروب والأوبئة الفتاكة وتعتبر السمه الأبرز للعمالة غير المنتظمة هي عدم وجود بيانات دقيقه عنهم وعن المشكلات التي يعانون منها (يحيى ٢٠١٩)

٢- كما جاءت العبارة الرابعة في الترتيب الثاني حيث أكد ٥٢ مفرده من مجتمع الدراسة أكدوا على أن إجراء دراسات ميدانيه للتعرف على احتياجات العمالة غير المنتظمة والمشكلات التي تواجههم من المقترحات الأساسية اللازمة للتغلب على الصعوبات التي تحول دون مواجهه مشكلات العمالة الغير منتظمة حيث تحققت تلك العبارة بمتوسط حسابي قدره(٢.٨٠)وهي درجه عالية كما تحققت بانحراف معياري قدره(٥٤. ٠)وهذا يدل على أهميه عمل الأبحاث والدراسات الميدانية للتعرف على احتياجات العمالة غير المنتظمة والمشكلات التي تواجههم تمهيدا لحلها ٠

٣- أيضا جاءت العبارة العاشرة والتي مفادها نشر الوعي المجتمع بأهمية العمل التطوعي لمواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة في الترتيب الثالث حيث تحققت تلك العبارة بمتوسط حسابي قدره (٢.٧٨)كما أن الانحراف المعياري لتلك العبارة(٥٢. ٠)وهذا يرجع إلى أن نشر الوعي المجتمعي بأهمية العمل التطوعي يساعد على إيجاد قاعده بيانات دقيقه عن العمالة غير المنتظمة ويساهم ايضا في إجراء دراسات بحوث عن المشكلات التي تواجه العمالة غير المنتظمة أي أن هذه العبارة مرتبطة بالعبارتين السابقتين وكل منهم تكمل الأخرى ٠

٤- في حين جاءت العبارة التاسعة والتي مفادها تنظيم دورات تدريبيه للأخصائيين الاجتماعيين حول طبيعة عمل الجمعيات الأهلية في مواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة في الترتيب الرابع وقد تحققت هذه العبارة بمتوسط حسابي قدره(٢.٧٨)وهي درجه عالية وبانحراف معياري قدره(٥٥. ٠)وهذا يتفق مع دراسة (محمود ٢٠٢٢) والتي أكدت على ضرورة تفعيل الاحتياجات التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين بمنظمات المجتمع المدني في مواجهه الأزمات المعاصرة ٠

٥- وجاءت العبارة الرابعة عشر والتي مفادها تفعيل كافه المبادرات التي تضعها منظمات المجتمع المدني لصالح العمالة غير المنتظمة مع التركيز على أهدافها في الترتيب الخامس وذلك بمتوسط حسابي قدره(٢.٧٨) وبانحراف معياري(٥٨. ٠)وذلك لأن المبادرات التي تنظمها منظمات المجتمع المدني تحظي بدعم مجتمعي كبير وحكومي وأهلي أيضا وبالتالي تستطيع تلك المبادرات أيضا أن تسهم في مواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة.

٦- كما جاءت العبارة الأولى التي مفادها الاستعانة بالخبرات والكفاءات البشرية المدربة في مجال دراسة جدوى المشروعات الصغيرة وتنفيذها في الترتيب السادس حيث تحققت تلك العبارة بمتوسط حسابى قدره(٢.٧٧)وهي درجة عالية أيضا وبانحراف معياري (٥٦. ٠)وقد يرجع ذلك إلى أن الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في جميع التخصصات تساعد

في حل المشكلات التي تواجه العمالة غير المنتظمة بطريقه علميه ومدروسة ويسهم ذلك في إنشاء مشروعات صغيره للعمالة غير المنتظمة وحل مشكلاتهم ٠

٧- أما العبارة السادسة والتي مفادها ضرورة التخطيط لوضع برامج حمايه اجتماعيه لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاه للعمالة غير المنتظمة جاءت في الترتيب السابع بمتوسط حسابي(٢.٧٥)وبانحراف معياري(٠.٥٧)وهذا يتفق مع دراسة المركز المصري للدراسات الاقتصادية ٢٠٢٠ التي أكدت على ضرورة التنفيذ السريع لمجموعه من الحلول لتخفيف حده الأزمة على العمالة غير المنتظمة وتحسين ظروفهم المعيشية بشكل عام وتعزيز قدراتهم على مواجهه أي أزمات في المستقبل ٠

٨- وجاءت العبارة الثالثة والتي مفادها تنفيذ معارض دائمه لتسويق المنتجات التي تعمل بها العمالة غير المنتظمة في الترتيب الثامن حيث تحققت تلك العبارة بمتوسط حسابي قدره(٢.٧٣) وبانحراف معياري(٠.٥٤)وهذا يتفق مع العبارة الأولى والتي جاءت في الترتيب السادس والتي تنص على الاستعانة بالخبرات والكفاءات البشرية المضربة في مجال دراسة جدول المشروعات الصغيرة وتنفيذها أى أن إقامه معارض دائمة لتسويق المنتجات مترتب على إقامه المشروعات الصغيرة وتنفيذها ٠

٩- أيضا جاءت العبارة الحادية عشر في الترتيب التاسع حيث أكد ٥٠ مفرده من مجتمع الدراسة على ضرورة العمل على كسب التأييد الشعبي والمجتمعي من القيادات الشعبية والتنفيذية بالمجتمع المحلي للمساهمة في مواجهه مشكله العمالة غير المنتظمة وقد تحققت تلك العبارة بمتوسط حسابى قدره (٢.٧٣)وبانحراف معياري(٠.٦٣)

١٠- ولكن جاءت العبارة السابعة والتي مفادها تفعيل التعاون والتنسيق بين الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية لمواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة في الترتيب العاشر حيث تحققت تلك العبارة بمتوسط حساب قدره (٢.٦٨)وهي درجه عالية وبانحراف معياري (٠.٦٥)حيث أن ذلك بدوره يؤدي إلى منع التكرار أو الازدواج في تقديم الخدمات إضافة إلى التغلب على الارتجال والعشوائية في تقديم الخدمات ٠

١١- في حين جاءت العبارة الثامنة في الترتيب الحادي عشر حيث ان ٤٥ مفرده من مجتمع الدراسة أكدوا على ضرورة الإعلان الكافي عن البرامج التي تقدمها الجمعيات الأهلية لمواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة حيث تحققت تلك العبارة بمتوسط حسابي قدره (٢.٦٧) وبانحراف معياري(٠.٦٢)وهذا يدل على أن عدد كبير من العمالة غير المنتظمة لا تعرف الخدمات والبرامج التي تقدمها الجمعيات الأهلية في مواجهه مشكلاتهم.

١٢- وجاءت العبارة الثانية التي مفادها ضرورة التنسيق مع جهاز المشروعات الصغيرة لتوفير قروض ماليه بدون فوائد لإقامه المشروعات الصغيرة في الترتيب الثاني عشر وقد تحققت بمتوسط حسابى قدره (٢.٦٥)وبانحراف معياري(٠.٧٥)وذلك لإقامة المشروعات الصغيرة لصالح تلك العمالة وبالتالي تستطيع أن تفي احتياجاتها المعيشية المتجددة من ناحيه والمساهمة في تنميه المجتمع من ناحيه أخرى ٠

١٣- كما جاءت العبارة الثانية عشر والتي مفادها توظيف مداخل الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية للتغلب على الصعوبات التي تحول دون مواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة في الترتيب الثالث عشر حيث تحققت تلك العبارة بمتوسط حسابي قدره(٢.٥٨) وبانحراف معياري(٠.٧٦)وقد يرجع ذلك الى أن الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية بما لديها من

مداخل علاجيه ووقائية وإنمائية تستطيع ان تساهم بشكل كبير في مواجهه المشكلات التي تواجه العمالة غير المنتظمة

١٤- وأيضا جاءت العبارة الثالثة عشر والتي مفادها تحفيز رجال الأعمال وتشجيعهم للمساهمة في دعم برامج المشروعات الصغيرة في الترتيب الرابع عشر وذلك بمتوسط حساب قدره(٢.٥٣) وبانحراف معياري(٧٦. ٠)وهذه العبارة مرتبطة بالعبارة السابقة حيث أن التحفيز والتشجيع والمشاركة من استراتيجيات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية التي تساهم في مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة ٠

١٥- وأخيرا جاءت العبارة الخامسة عشر والتي مفادها توفير قطاع من العمالة غير المنتظمة قادر على المساهمة في تطوير المجتمع في الترتيب الأخير حيث تحققت العبارة بمتوسط حسابى قدره (٢.٤٥)وحققت انحراف معياري(٠٨٦. ٠) وهذه الدلالة تدل على أن العمالة غير المنتظمة ليست عبئ على المجتمع ولكن إذا ما تم تأهيلها وتدريبها تستطيع أن تكون قادره على المساهمة في تطوير المجتمع وإحداث التنمية الشاملة في شتى المجالات ٠

تصور مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة . ويتضمن التصور النقاط الآتية:

أولاً: الأسس التي يقوم عليها التصور.

ثانيًا: المسلمات التي ينطلق منها التصور.

ثالثًا: أهداف التصور المقترح وأساليب تحقيقها.

رابعًا: آليات تنفيذ التصور المقترح. وفيما يلي عرض تلك النقاط:

أولاً: الأسس التي يقوم عليها التصور:

اعتمد بناء التصور المقترح على عدة أسس منها:

١- نتائج الدراسات السابقة في مجال الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية ومجال الأزمات والكوارث المجتمعية المعاصرة وخاصة المرتبطة بالأوبئة الفتاكة والحروب وما يترتب عليها من اثأر سلبية من أهمها المشكلات التي تواجهه العمالة غير المنتظمة .

٢- نتائج الدراسة الحالية وما توصلت إليه من تحليل ووصف للمشكلات التي توجهه العمالة غير المنتظمة ومدي إسهامات الممارسة العامة في مواجهتها والتعرف علي المقترحات التي تفيد التغلب علي الصعوبات التي تحد من مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة.

٣- مقابلة الباحث لبعض الأساتذة بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالمنصورة وكفر الشيخ وكفر صقر بالإضافة إلي أعضاء مجالس إدارات الجمعيات الأهلية العاملة في هذا المجال

ثانيًا: المسلمات التي ينطلق منها التصور:

١ كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٢٠م عن تردي أوضاع العاملين بالقطاع غير الرسمي والذي يأتي حسب تقديرات الجهاز نحو ٦.٥ مليون عامل.

٢- تتعاظم مشكلات العمالة غير المنتظمة في حالات الطوارئ والأزمات المجتمعية وحالات انتشار الحروب والأوبئة الفتاكة

٣- تمثل العمالة غير المنتظمة جزءا كبيرا من قوة العمل المصرية حيث تتواجد مختلف القطاعات مثل المقاولات والزراعة والباعة الجائلين ..الخ وتمثل العمالة غير المنتظمة نحو٥٥% من إجمالي قطاع القوي والعاملة في مصر

٤- المتغيرات المجتمعية التي طرأت علي المجتمع وتداعياتها بما يتطلب ضرورة التدخل

بأساليب جديدة للتعامل مع مشكلات العمالة غير المنتظمة .
٥- أهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني كشريك أساسي في مواجهه المشكلات التي تواجه العمالة غير المنتظمة
٦- اعتماد التصور المقترح على اتجاه الممارسة العامة الذي يتيح للأخصائي الاجتماعي استخدام العديد من الأساليب والمداخل المختلفة لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة والتعرف علي المقترحات التي تفيد في مواجهة تلك المشكلات بالإضافة إلى أنه اتجاه شمولي متكامل يدعم العمل مع كافة أنساق التعامل ويؤكد على العمل الفريقين.
٧- وضع برنامج مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة .

ثالثًا: أهداف التصور المقترح وأساليب تحقيقها.

يهدف التصور المقترح إلى مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة .وفي إطار الهدف العام يمكن تحديد الأهداف الفرعية التي يسعى التصور المقترح لتحقيقها في الأهداف الآتية:
- الهدف الأول: التعرف على المشكلات التي تواجه العمالة غير المنتظمة .
- الهدف الثاني: التعرف على طبيعة إسهامات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة .
- الهدف الثالث: التعرف علي المقترحات التي تفيد في مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة

رابعا: أدوار الممارس العام للخدمة الاجتماعية لتحقيق أهداف التصور المقترح: -

تتحدد أدوار الأخصائي الاجتماعي كممارس عام لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة فيما يلي:

١-دور الممكن: وفي هذا الدور يقوم الأخصائي بما يلي:

-عقد لقاءات مشتركة بين الخبراء في مجال دراسة جدوي المشروعات الصغيرة والعمالة غير المنتظمة لتأهيلهم وتدريبهم علي إنشاء المشروعات الصغيرة
- توفير نظام تعليم وتدريب عالي الجودة للجميع دون تمييز ضمن إطار مؤسسي يتسم بالكفاءة والعدالة والاستدامة والمرونة. وتوفير المهارات اللازمة للعمالة غير المنتظمة تؤهلهم للعمل في بيئة صحية وآمنة

٢-دور الموجه: وفي هذا الدور يقوم الأخصائي بما يلي:

-الاستعانة بوسائل الأعلام المختلفة لنشر الوعي المجتمعي بأهمية العمل التطوعي لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة والأضرار والصعوبات التي تواجهها
-تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ البرامج الخاصة لمعالجة مشكلات العمالة غير المنتظمة معتمدة على المعلومات والإحصائيات الدقيقة.
العمل علي تنفيذ معارض دائمة لتسويق المنتجات التي تعمل بها العمالة غير المنتظمة

٣-دور الوسيط: وفي هذا الدور يقوم الأخصائي بما يلي:

العمل علي وجود حماية قانونية أمام صاحب العمل
العمل علي توفير الأموال والرعاية والدعم من الموازنة العامة للدولة لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة
توفير الخبراء والمستشارين في مجال دراسة الجدوى للمشروعات الصغيرة

٤-دور الإداري: وفي هذا الدور يقوم الأخصائي بما يلي:

توفر فصول لمحو أمية العمالة غير المنتظمة

تقدم ندوات لتشجيع ثقافة العمل الحر والإنتاج
تقديم ندوات توعية عن المخاطر المهنية للعمالة غير المنتظمة
عمل أبحاث اجتماعية للعمالة غير المنتظمة لتمييز مستحقي الخدمة من عدمه
- توفير الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة وأسرهم من أجل تحسين المستوى المعيشي ومواجهة الاحتياجات المعيشية المتجددة

٥-دور المنظم: وفي هذا الدور يقوم الأخصائي بما يلي:

- جذب رؤوس الأموال توفير القروض المالية بدون فوائد لإقامة المشروعات الصغيرة
- نشر الوعي المجتمعي بأهمية العمل التطوعي لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة
- ضرورة العمل على صياغة رؤية ووضع الاستراتيجيات وبرامج العمل لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة
- تنظيم ونفيذ برامج عمل وسياسات فعالة من قبل الوزارات المعنية تهدف إلى مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال.

٦-دور المطالب: وفي هذا الدور يقوم الأخصائي بما يلي:

ضرورة استخدام استراتيجية التحفيز لحث رجال الأعمال للمساهمة في دعم البرامج والمشروعات الصغيرة
تفعيل كافة المبادرات التي تضعها منظمات المجتمع المدني لصالح العمالة غير المنتظمة مع التركيز علي أهدافها
- المطالبة بضرورة بذل الدولة جهدًا خاصًا لرعاية وحماية العمالة غير المنتظمة الطفول وإيلائها الاهتمام الخاص وتنفيذ البرامج المتخصصة لرعايتهم والمساعدة في حل مشكلاتهم

٧-دور الأخصائي كباحث: وفي هذا الدور يقوم الأخصائي بما يلي:

العمل علي إيجاد قاعدة بيانات دقيقة عن اعداد العمالة غير المنتظمة والمشكلات التي تواجههم
إجراء دراسات ميدانية للتعرف علي احتياجات العمالة غير المنتظمة والمشكلات التي تواجههم
تفعيل التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة
- إجراء دراسات لتبني الحكومة خطط وآليات لمكافحة الفقراء وتحسين المستوي المعيشي والاقتصادي المتردي للعمالة غير المنتظمة وأسرهم .

٨-دور الأخصائي كمخطط: وفي هذا الدور يقوم الأخصائي بما يلي:

الاستعانة بالخبرات والكفاءات البشرية المدربة في مجال دراسة جدوي المشروعات الصغيرة وتنفيذها
ضرورة التخطيط لوضع برامج حماية اجتماعية لتامين الشيخوخة والعجز والوفاة للعمالة غير المنتظمة
ضرورة العمل على صياغة رؤية ووضع الاستراتيجيات وبرامج العمل لمواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة
- توفير خدمات متكاملة لأسر العمالة غير المنتظمة وأسرهم منها التعليم والرعاية الصحية والتوعية الصحية والإسكان وغيرها
- فحص ودراسة سياسات الحماية الاجتماعية وخصوصا المتعلقة العمالة غير المنتظمة ، وخطط وبرامج التدريب الفني، وأيضًا استراتيجية الحد من الفقر

خامسا: الأدوات التي يستخدمها الممارس العام للخدمة الاجتماعية لتحقيق أهداف التصور المقترح

يمكن للأخصائي الاجتماعي الممارس العام أن يستخدم مجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافه المهنية في مواجهه مشكلات العمالة غير المنتظمة فيما يلي: -

- المقابلات - الاجتماعات - المناقشات الجماعية -الندوات
- اللجان-الملاحظة - التسجيل - المناظرات - المهارات

سادسا: المهارات التي يستخدمها الممارس العام للخدمة الاجتماعية لتحقيق أهداف التصور المقترح حيث يرى الباحث أن المهارات المناسبة لهذا التصور تتمثل فيما يلي:

- مهارات في إطار مستويات الممارسة:

أ-مهارات الممارسة على مستوى الميكرو:

وتتضمن المهارة في المقابلة، المهارة في تكوين العلاقة المهنية، مهارات الاتصال اللفظي وغير اللفظي، المهارة في الملاحظة، المهارة في الاتصال الواعي، المهارة في التفسير، المهارة في التوضيح، المهارة في تطبق أساليب التدخل المتنوعة.

ب-مهارات الممارسة على مستوى الميزو:

وتتضمن المهارة في إدارة المناقشة الجماعية، المهارة في استخدام العلاقات الجماعية، المهارة في استخدام وظيفة المؤسسة، المهارة في مساعدة الجماعة على تنفيذ البرنامج، المهارة في مساعدة الجماعة على تقييم البرنامج، المهارة في التسجيل، المهارة في التنسيق، المهارة في تقديم المشورة، المهارة في التخطيط.

ج-مهارات الممارسة على مستوى الماكرو:

وتتضمن المهارة في صنع القرار، المهارة في التأثير على متخذي القرار، المهارة في تصميم المشروعات، المهارة في استخدام البحوث، المهارة في اكتشاف القيادات، المهارة في المواجهة والإقناع، المهارة في التفاوض، المهارة في التسجيل . ، المهارة في الوساطة، المهارة في تقييم النتائج، المهارة في توفير التمويل، المهارة في العمل مع التحالفات، المهارة في التخطيط، المهارة في فهم الأنساق المجتمعية ومتغيراتها وسياقاتها المجتمعية، المهارة في التنسيق، المهارة في استخدام وسائل الاتصال والإعلام المختلفة.

سابعا: الاستراتيجيات والتكنيكيات:

ويرى الباحث أن الاستراتيجيات والتكنيكيات المناسبة لهذا التصور تتمثل فيما يلي:

- استراتيجية الإقناع -استراتيجية الضغط -استراتيجية التعاون:
- استراتيجية الاتصال. -استراتيجية التفاوض -استراتيجية التعديل البيئي:

أما بالنسبة لتكنيكيات العمل فهي متعددة نذكر منها:

المناقشة الجماعية، المشروع الجماعي، لعب الدور، التدريب لحل مشاكل المستقبل، المسابقات المتنوعة، التعليم بالنماذج، التعليم الذاتي، العمل المشترك، الاتصال المباشر، التوضيح والتبصر، أسلوب الاستثارة والتشجيع، الإفراغ الوجداني، التوجيه، التأكيد، الاستفادة من خدمات وموارد البيئة المحلية،

المراجع

- إبراهيم، أسماء محمد عباس (٢٠٢٢):الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للعمالة الغير منظمة في ظل جائحة كورونا دراسة تطبيقية بمحافظة الإسكندرية ،بحث منشور في مجلة كلية الآداب جامعة الفيوم.
- إبراهيم، سعد الدين (٢٠٠٠).المجتمع المدني و التحول الديموقراطي في مصر ،القاهرة ،دار قباء للطباعة و النشر
- إبراهيم، سعد الدين(٢٠٠٠):المجتمع المدني و التحول الديموقراطي في مصر ،القاهرة ،دار قباء للطباعة و النشر
- أبو النصر، مدحت محمد: إدارة منظمات المجتمع المدني، دار ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٠٧م.
- أبو النصر، مدحت محمد: البحث العلمي لظاهرة الانحراف، القاهرة جامعه حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية،٢٠١٦م.
- أبو زيد ،حسن احمد حسن (٢٠١٢).العمالة المؤقتة في ضوء نظرية ثنائية السوق، بحث منشور بالمجلة العربية لعلم الاجتماع، القاهرة، مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية ،العدد التاسع.
- إحصائية غرفة التجارة المصرية بالاسكندرية،٢٠٢٠.
- أحمد يوسف محمد: دور الخدمة الاجتماعية المدرسية في الكشف عن الموهوبين ورعايتهم - بحث مقدم بالمؤتمر العلمي الثاني عشر - بعنوان الخدمة الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية للمشروعات القومية - القاهرة - كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان – من ١٣-١٤ أبريل ١٩٩٩م – المجلد الأول – ص ص٣٣٢-٣٣٣
- احمد، مصطفي رضا و أخرون .التنمية الاجتماعية "مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية " القاهرة ، فارس ٢٠١٠
- الجمعية المصرية للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية (٢٠٢٠):جمعية الشهاب ،عاملات المنازل في مصر الخصائص و المشكلات و اليات الحماية ،دراسة بحثية منشورة ،القاهرة.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية (٢٠٢٠):رؤاي في أزمة القطاع غير الرسمي ،ص.٢٧.
- الهرميل ،نهي ممدوح (٢٠٠٤): اليات لمواجهة الفقر من منظور طريقة تنظيم المجتمع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان .
- بدران، هدي(١٩٩٤).نساء مسئولات عن اسر(القاهرة: المجلس القومي للأمومة و الطفولة، المجلس القومي للسكان.
- تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء ،إحصائية عمال البناءو٢٠١٩
- تقرير وزارة القوة العاملة :إحصائية العمالة الغير منتظمة ،٢٠١٧.
- جاد الرب ،سيد محمد(١٩٩٦):العوامل المحددة لكفاءة استخدام العمالة المؤقتة في المنظمات الخدمية الحكومية ،بحث منشور بالمجلة العلمية بالاقتصاد و التجارة، العدد الثاني ،كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- حسن ،عبدالباسط محمد: حول البحث الاجتماعي ،الطبعة الثانية عشر، مكتبة وهبة ،القاهرة ،١٩٩٨

- حسن، محمد دخير (٢٠١٧):التأمينات الاجتماعية و تحقيق الامان الاجتماعي للعمالة غير المنتظمة فالقطاع الزراعي ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة حلوان ،كلية الخدمة الاجتماعية .
- حسن، حسن احمد (٢٠١٢): العمالة المؤقتة في ضوء نظرية ثنائية السوق، بحث منشور بالمجلة العربية لعلم الاجتماع، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، العدد التاسع.
- رجب، إبراهيم عبدالرحمن :مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والسلوكية، دار الصحافة للنشر والتوزيع، شبين الكوم،٢٠٠٥
- سيد، ليلي يحي(٢٠٠٧): فعاجة برامج المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حماية المستهلك، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان.
- شكر عبدالغفار :نشأة وتطور المجتمع المدني، مكوناته وإطارة التنظيمي(مجلة الحوار المتمدن ،العدد٩٨٥،القاهرة،٢٠٠٤م
- طه، احمد مصطفي محمد(٢٠٢١):إسهامات الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا ،بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية .
- عاشور، وليد محمد عبد الحليم محمد (٢٠٢٠):إشكالية الاستبعاد في الحياة اليومية لدي العمالة غير المنتظمة دراسة ميدانية لبعض العمالة المستفيدة من شبكات الامان الاجتماعي ، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، مركز البحث و تطوير الموارد البشرية
- عباس ،أسماء محمد (٢٠٢٢): الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للعمالة الغير منظمة في ظل جائحة كورونا دراسة تطبيقية بمحافظة الإسكندرية ،بحث منشور في مجلة كلية الآداب جامعة الفيوم.
- عبد القادر ، زكنيه عبد القادر خليل: مدخل الممارسة العامة في مجالات الخدمة الاجتماعية -القاهرة- مكتبة الأنجلو المصرية - ٢٠١١
- عبد القادر، محمد علاء الدين(٢٠٠٣):علم الاجتماع الريفي المعاصر و الاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية ، منشاة المعارف، الإسكندرية.
- عبد اللطيف، رشاد احمد(٢٠٠٧):التنمية الاجتماعية في اطار مهنة الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ،دار المهندس
- عبد الموجود ، أبو الحسن (٢٠١٠):الحماية الاجتماعية للعمالة في القطاع غير المنظم مع تصور لدور الخدمة الاجتماعية ،بحث منشور بالمؤتمر العلمي السادس والعشرين للخدمة الاجتماعية ،المجلد التاسع ،كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة حلوان .
- عبدالكريم، محمد الغريب: البحث العلمي التصميم والمنهج والإجراءات، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،١٩٨٢.
- عيادة ، مصطفي احمد (١٩٩٩)الأثار الناتجة عن وجود عمالة غير منتظمة و اللوائح المنظمة لها بقانون العمل ١٢لسنة ٢٠٠٣ ، بحث غير منشور ، مديرية القوة العاملة ، بورسعيد.
- عيسي نهوند(٢٠٠٤م):المجتمع المدني حقل مغاورة باسم الراي العام، مؤسسة فريدر ايبرت ،بيروت
- غرفة التجارة المصرية :شعبة البناء و التمعير بالاسكندرية،٢٠٢٠

- غري غوار حداد: نحو مجتمع مدني، المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطية، مؤسسة فريدريش،ايبرت،بيررت،٢٠٠٤م
- فهيم ،حمد الله (٢٠٠٢):التامين الاجتماعي علي العمالة غير المنتظمة ،بحث منشور بمؤتمر التأمينات الاجتماعية "الواقع والمأمول "، جامعة الأزهر ،مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، المجلد الثاني
- قاسم، محمد رفعت (٢٠٠٢):سياسات الممارسة المهنية في تنظيم المجتمع، القاهرة، دار المهندس.
- قاسم، هبة محمد٠٢٠٠٠): التحديات التي تواجه المرأة العربية في عملية التنمية إفاقة المستقبل ، القاهرة ، المركز القومي للمرأة .
- ليلة، علي: المجتمع المدني العربي لقضايا المواطن وحقوق الانسان،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،٢٠٠٧م.
- محمد ، محمد السيد حسين(٢٠١٥): المتطلبات التربوية للعمالة الموسوية كمدخل للتنمية البشرية في محافظة أسيوط دراسة تقويمية ، بحث منشور في مجلة كلية التربية ، جامعة أسيوط، كلية التربية .
- محمد، حدو &عبد الكريم ،البشير (٢٠١٩): إشكالية ظاهرة العمالة غير الرسمية وسبل معالجتها دراسة حالة الجزائر، بحث منشور في مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية ،مخبر الصناعات التقليدية جامعة الجزائر .
- مركز العهد للمساعدة القانونية (٢٠١٩): أوضاع العمالة غير المنتظمة (الأطر القانونية والواقع الفعلي ٢٠١٩.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٢١):العمالة الموسمية في مصر :اليات مواجهه التداعيات الاقتصادية لكوفيد ١٩ ،https//www.idsc.gov.eg
- مزياد، سمر محمد (٢٠٠٠): مشروعات المرأة الصغيرة في القطاع غير الرسمي في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي ، القاهرة ، المجلس القومي للمرأة.
- نادية محمد عبد المنعم: تفعيل المشاركة المجتمعية في إدارة النظم التعليمية - دراسة مستقبلية من التعليم الثانوي المصري في ضوء خبرات بعض الدول المعاصرة - القاهرة - المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية - ١٩٩٩م
- وزارة التضامن الاجتماعي : تحديث بالأرقام أخر إحصاءات المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة.
- وزارة التنمية المحلية (٢٠٠٨):تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية" تقرير محافظة القاهرة "،برنامج الأمم المتحدة الالماني .
- يوسف ، محسن (٢٠١٤):العمالة والتنمية ، الإسكندرية ، مكتبه الإسكندرية.
- يوسف، يوسف ماهر: دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدي خريجي الجامعات، رساله ماجستير غير منشورة.(غزة-أكاديمية الإدارة والسياسة والدراسات العليا،٢٠١٧م

-Thomas J.Sullivan and Kenrick S.Thompson Introduction to social problems (New York: Macmillan publishing Company, 1988), PP.3-4.

-Fulcher,James and Scott,John(2003). Household in sociology,Published in The united States By oxford university press Inc ,second edition .
-Flora, cornelia Butler (1998).Quality of Life Versus Standard Of Living,The North central Regional center for Rural Development , vol.22,No.

-Alfers ,Laura,et.al(2017). Appoaches to social protection for informal workers:Aligning productivist and human rights –based approaches, Rhodes University, Grahamstown , south Africa;WIEGO, Manchester ,united Kingdom.

-TomLinson,Berbria:DescripTive,studies,in Brucc theyer:The ٣٠ Hand book olsoaid work research method,London,sage publication,inc,2007,pl34)

- Rosalie Ambrosino, et al, social welfare: An Introduction (Belmont, California:Wadsworth \ Thomson .Learning,2001),pp.26-27

- Robert H.Lauer, Social problems and the quality of life, seveth .edition (Boston: McGrow-Hill, 1988), pp.4-5

- john M.Shepad and Harwin L.Vos,Social problems(new York: .Mcmillan publishing Company,1978),pp.1-6

- David S. Derezotes: Advanced Generalist Social Work Practice, (California, Thousand Oasks, Sage Publications, 2000)
- Elizabeth March Timberlake & et al.: The Generalist Method of Social Work practice MC Mahon's Generalist Perspective (Boston, Allyn and Bacon, 4th ed., 2002) PP: 3-4.
- Karen K. Kirst – Ashman & Grafton H. Hull, Jr.: Understanding Generalist Practice, (U.S.A., Brooks/Cole, Thomson Learning, 3rd ed., 2002) PP: 6-27.
- Louis C. Johnson & Stephen J. Yanca: Social Work Practice A Generalist Approach, (Boston, Allyn and Bacon, 7th ed., 2001)
- Pamela S. Landon: Generalist and Advanced Generalist Practice, In: Richard L. Edwards, ed-